

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٥٢

الخميس، ٢ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد خوجة/السيدة دوتلاري (ألبانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد ليونيدتشينكو

الإمارات العربية المتحدة السيد عزام

أيرلندا السيدة أوسوليفان

البرازيل السيد سيلفيرا بارويوس

الصين السيدة أوسوليفان

غابون السيدة أونانغا

غانا السيد أنياناه

فرنسا السيدة لوباتو

كينيا السيدة لو باتو

المكسيك السيدة نياكوي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد رايس - هاويل

النرويج السيد ريتشاردسن

الهند السيدة بهات

الولايات المتحدة الأمريكية السيد سيمكوك

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز المساءلة والعدالة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم

المتحدة (S/2022/418/Rev.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-36999 (A)



استُؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف بطريقة موحدة لدعم جهود المساءلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وعلى وجه الخصوص، يجب عليه أن يحيل الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية وأن يدعم اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لمنع الجرائم الفظيعة أو وضع حد لها. ونذكر بأهمية مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إليها.

ونسلم الضوء أيضاً على أهمية قرار الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢، الذي ينص على عقد الجمعية العامة جلسة عقب ممارسة حق النقض في مجلس الأمن. وإذا لم يتمكن المجلس من التصرف، فلا بد من استكشاف سبل أخرى، مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار، فضلاً عن إنشاء آليات أخرى مثل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. وتدعو سويسرا الدول الأعضاء إلى الاعتراف بعمل هذه الآليات المستقلة والمحايدة ودعمها.

ثالثاً، ينبغي أن تُستكمل المساءلة بتدابير قضائية وغير قضائية أخرى تتصل بالحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار. ومن خلال التأكيد على حقوق الضحايا والناجين وأسرهم ومساءلة الجناة، فإن العدالة الانتقالية أداة قوية لمنع تكرار العنف.

وكما قال الأمين العام السابق كوفي عنان:

”إن المعركة من أجل الحرية والعدالة ليست ميوّسا منها أبداً، ولكنها معركة لا يمكن كسبها بصورة نهائية. وكل صباح، يجب أن نستيقظ مستعدين لخوضها مرة أخرى“.

العدالة هي خير مشترك يجب الحفاظ عليه وتعزيزه. وتقع على عاتقنا مسؤولية استخدام الأدوات اللازمة لكفالة استخدام المساءلة استخداماً جيداً. وسويسرا، بوصفها مرشحة لعضوية مجلس الأمن،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين أولاً تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء مداخلاتهم بعد انقضاء ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بايرسغيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم متمنية لكم ولرفيقتكم التوفيق. وأود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع الحاسم، وأشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة

إن عالماً بلا مساءلة هو عالم يحل فيه الإفلات من العقاب محل سيادة القانون وعالم لم يعد فيه السلام والأمن مكفولين - وهو واقع يعاني منه للأسف عدد كبير من الضحايا. وإذا سمح للإفلات من العقاب بأن يمر من دون رادع، فإنه يشجع على ارتكاب انتهاكات جديدة. ولذلك فإن المساءلة حاسمة الأهمية لمنع الفظائع، ويتعين على الدول ومجلس الأمن تنفيذ آليات المساءلة القائمة، وصقلها باستمرار، وإنشاء آليات جديدة عند الضرورة. وأود أن أؤكد ثلاث نقاط.

أولاً، تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في أخطر الجرائم وانتهاكات القانون الدولي ومقاضاة مرتكبيها. ويجب عليها أن تكفل توثيق الانتهاكات والتحقيق فيها ومقاضاتها بشكل مستقل ونزيه، بغض النظر عن مرتكبيها. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب على الدول أن تستخدم الأدوات الموجودة، مثل المحاكم ذات الصلة، وآليات المساءلة، وممارسة الولاية القضائية العالمية، والمساعدة القضائية الدولية. وتشجع سويسرا جميع الدول الأعضاء على التصديق على نظام روما الأساسي، والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، ودعم محكمة العدل الدولية، والامتنثال لقراراتها. ويجب علينا أيضاً أن نطور الأدوات المتاحة لنا، من قبيل اعتماد اتفاقية بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

جناية دولية قوية ومستقلة ومحايدة، لتكون إحدى الركائز الأساسية في مكافحة الإفلات من العقاب. وقد انضمت سلوفينيا إلى ٤٢ دولة طرفا في نظام روما الأساسي في إحالة الحالة في أوكرانيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وكان هذا من بين أحدث الأمثلة على الجهود المبذولة للتعبيل بعملية محاسبة مرتكبي أبشع الجرائم. وفي ذلك الصدد، ترحب سلوفينيا أيضا بمبادرة إنشاء محكمة خاصة للمعاقبة على جريمة العدوان على أوكرانيا، وترحب بالخطوة التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان والتي تمثلت في إنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة التي ارتكبت خلال العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا.

مثمنا من المهم أن يُحاسب الجناة على جرائمهم، من المهم بنفس القدر أيضا أن نتخذ نهجا يركز على الضحايا. وفي هذا الصدد، تدعم سلوفينيا المحكمة الجنائية الدولية بتقديم مساهمات منتظمة في الصندوق الاستئماني للضحايا. وفي هذا العام، قدمت سلوفينيا أيضا تبرعا إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للمساعدة في تغطية عبء العمل المتزايد على مكتبه.

وتود سلوفينيا أن تشدد على أن المساءلة تسهم في الشعور بالعدالة على نطاق أوسع، داخل المجتمعات المتضررة وخارجها على السواء. كذلك تمنع المساءلة من تكرار الانتهاكات، من خلال ردع الجرائم، بتقديم المساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. والمساءلة جزء لا يتجزأ من الوقاية.

إن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان صنوان في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أنه ينبغي تحسين الالتزام بالقانون الدولي. وعلينا أن نتصرف بحزم عند حدوث انتهاكات خطيرة. وفي ذلك الصدد، فإن مجلس الأمن، بقيامه بذلك، إنما يضطلع بدور رئيسي، وأي يعمل يقوم به يجب أن يكون واضحا وسريعا وحاسما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر مارشال.

تظل ملتزمة بكفالة ألا تكون مكافحة الإفلات من العقاب مجرد أقوال بل أفعالا نقوم بها معا.

أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة بونيكفار فيلاسكيز (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر ونهنئ الرئاسة الألبانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة والمهمة. كذلك نشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم المستنيرة.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي سيُدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم، والبيان الذي أدلى بهما فريق أصدقاء سيادة القانون ومجموعة أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا. ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

نؤيد تأييدا تاما هدف مناقشة اليوم الذي يرمي إلى استكشاف سبل تطوير وتعزيز آليات المساءلة، ليس على صعيد الدولة فحسب، بل أيضا على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز التفاعل بين الأطر القانونية الدولية وآليات المساءلة الوطنية أمر في غاية الأهمية أيضا. وفي ذلك السياق، فإن سلوفينيا، إلى جانب الأرجنتين، وبلجيكا، والسنغال، ومنغوليا، وهولندا، عضو في الفريق الأساسي لمبادرة المساعدة القانونية المتبادلة الرامية إلى اعتماد اتفاقية جديدة تهدف إلى توفير آليات للتعاون فيما بين الدول للتحقيق في أجسام الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها، وهي الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. وبالإضافة إلى دعم المحكمة الجنائية الدولية، تسعى المبادرة إلى إيجاد حل يساعد على تحسين مبدأ التكامل، وهو المبدأ الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتشمل المبادرة الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي.

إن ضمان التعاون في مجال القانون الدولي الفعّال على الصعيد العالمي أمر في غاية الأهمية. وينبغي أيضا أن ينصب تركيز الجهود على دعم الأداء الفعال للعدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك عن طريق تعزيز المساءلة. وتسعى سلوفينيا جاهدة إلى إنشاء محكمة

الجرائم المرتكبة في أعقاب العدوان الروسي على أوكرانيا، والتحقيق فيها، ونؤيد تلك المبادرات بغية محاسبة مرتكبيها، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، والتحقيق الجاري الذي يقوم به المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

ونشجع على مواصلة وتعزيز التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين بالمساءلة، بما في ذلك ما يتعلق بالممارسات التي تمنع إعادة إحداث صدمة للضحايا من خلال مقابلات متعددة، وتحمي نزاهة وصحة المعلومات المقدمة إلى المحكمة. وفي حين أن مبادرات المساءلة على جميع المستويات منفصلة ومستقلة وتعزز الحوار فيما بينها من أجل تنسيق الجهود، من الممكن تحاشي الازدواجية، وتبادل أفضل الممارسات لضمان جمع الأدلة في الميدان على نحو فعال وصارم. ولا بد من إيلاء الاعتبار الواجب لضمان حماية الضحايا وتقديم الدعم اللازم لهم، تماشياً مع نهج يركز على الضحايا والناجين. وتنطبق تلك المبادئ الرئيسية على جمع وتوثيق الأدلة اللازمة لجميع الجرائم، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي، وجرائم العنف القائم على نوع الجنس، والجرائم التي تشمل الأطفال.

نبرز أيضاً أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لا تزال تضطلع بدور هام في توثيق انتهاكات القانون الدولي. إن زيادة تعاونها وتنسيقها، بالاقتران مع مبادرات المساءلة، ستساعد على اتباع أفضل الممارسات في جمع الأدلة والمعالجة المناسبة للمعلومات.

ونشدد على ضرورة التصدي لتحديين حاليين تواجههما مبادرات المساءلة، أي الوصول المفتوح إلى الأدلة الوثائقية وتوافر الشهود. أخيراً، نقر بأن العدالة لا تنتهي فقط عن الحقيقة، بل ينبغي أن تتاح للضحايا سبل الانتصاف المناسبة. ومن الضروري توفر إرادة سياسية أكبر لتحقيق العدالة التي أكثر من كونها رمزية. فالعالم يراقبنا جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد أنتونيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهني ألبانيا على رئاستها الأولى لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشيد

السيدة مولر (جزر مارشال) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا، الذي يتألف من ٤٨ دولة عضواً والاتحاد الأوروبي.

يرحب الفريق بهذه المناقشة المفتوحة بوصفها فرصة حيوية لمعالجة مبادرات المساءلة المتعددة التي تركز على العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. خلال فترة المئة يوم الماضية من الغزو الشامل، ظل شعب أوكرانيا يناضل من أجل حريته وهويته وحقه في الوجود، وأظهر شجاعة ومقاومة استثنائيتين. ونود أيضاً أن نستخدم تلك التجارب الحالية للمساعدة في إثراء مناقشة اليوم الأوسع نطاقاً بشأن تعزيز المساءلة والعدالة.

ما انفك الفريق يشعر بالهلع إزاء انتشار الصور والتقارير عن عمليات القتل العشوائي للمدنيين، فضلاً عن الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية، والعنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس في أوكرانيا. إن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك الاعتصاب، ليس نتيجة ثانوية حتمية للحرب، بل إنه ضرب من ضروب الانتهاكات والتجاوزات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويشكل جريمة حرب.

يجب التصدي للعنف الجنسي المتصل بالصراع باتخاذ تدابير فعالة للمساءلة، تسهم بدورها في الردع والوقاية. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوقيع اتفاق إطاري للتعاون بين حكومة أوكرانيا ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع. ومبادئ المساءلة تكمن في أساس الأمم المتحدة ذاته. وتتوقف المصادقية العامة للمؤسسة على قدرتنا الجماعية على ضمان حقوق الضحايا وأسرهم ومساءلة الدول والأفراد عن الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي التي تتجلى مظاهرها أمامنا.

ونحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على التقيد بالحكم الذي نطقت به محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس، والذي أمر بموجبه الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة روسيا بأن تعلق فوراً عملياتها العسكرية في أوكرانيا. ونرحب أيضاً بالمبادرات العديدة الملتزمة بتوثيق

فالمساءلة والعدالة عنصران أساسيان للنهوض بمهمة الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين واستعادتهما. ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته الرئيسية في ذلك الصدد. وإنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا وإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان وإحالة الحالتين في السودان وليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، كلها أمثلة على وفاء المجلس بولايته.

بيد أن المجلس لم يتمكن في كثير من الأحيان، خلال السنوات العشر الماضية، من التصرف بسبب التهديد باستخدام حق النقض أو الممارسة الفعلية له من جانب أحد أعضائه الدائمين. وتؤيد إيطاليا جميع المبادرات الرامية إلى الحد من ممارسة حق النقض في حالة ارتكاب جرائم فظيعة، بما في ذلك الإعلان السياسي الفرنسي - المكسيكي بشأن هذا الموضوع الذي صدر في عام ٢٠١٥. كما إن استخدام جميع السلطات بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وتطبيق جميع الأحكام الإجرائية للميثاق، بما في ذلك الأحكام الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٢٧، أمران أساسيان لضمان قيام مجلس الأمن بإنشاء ودعم آليات المساءلة والعدالة.

أود أن أختتم بياني بملاحظتين.

أولاً، إن وجهات نظر الضحايا والشهود وحقوقهم ومصالحهم عناصر أساسية في أي نظام دولي فعال للعدالة الجنائية والمساءلة. وتعتز إيطاليا بأنها دعت بقوة إلى إدراج الفقرة ٣ من المادة ٦٨ من نظام روما الأساسي، التي تنص على مشاركة الضحايا في الإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً، يجب أيضاً ضمان المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي على مستوى العلاقات بين الدول. وترحب إيطاليا، في هذا الصدد، بقرار محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٦ آذار/مارس، الذي أمر روسيا بالتعليق الفوري لعملياتها العسكرية في أوكرانيا. وسنواصل أيضاً دعم الإجراء القانوني الذي تتخذه أوكرانيا أمام محكمة العدل الدولية، على النحو الوارد في البيان المشترك المؤرخ ٢٠ أيار/

بكم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم الحسنة التوقيت، وأشيد بمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم المستنيرة.

إن المساءلة والعدالة قيمتان عالميتان. إنهما ركيزتان أساسيتان للنظام الدولي القائم على القواعد. وعندما ترتكب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، تجب محاسبة مرتكبيها وتحقيق العدالة للضحايا، بغض النظر عن مكان وقوع الانتهاكات وعمن يرتكبها.

ما فتئت إيطاليا نصيراً قوياً للمحكمة الجنائية الدولية منذ إنشائها. وفي غضون أسابيع قليلة، سنحتفل بمرور ٢٠ عاماً على بدء نفاذ نظام روما الأساسي. وفي حين أن التصديق عليه ليس عالمياً بعد، فإن المحكمة الجنائية الدولية تمثل النموذج القانوني المؤسسي المتقدم للغاية، حيث تعمل على تحقيق العدالة الجنائية في حالات جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، وجريمة العدوان. ويجب أن نواصل تعريف نزاهتها واستقلالها، مع ضمان فعاليتها.

بعد بدء الحرب العدوانية غير المبررة التي شنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا، انضمت إيطاليا إلى ٤٢ دولة في إحالة الحالة في أوكرانيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ويجب أن نتأكد من محاسبة المسؤولين عن الفظائع، وتقديمهم إلى العدالة في نهاية المطاف، سواء أمام المحاكم الوطنية المختصة، أو أمام المحكمة الجنائية الدولية. وتؤيد إيطاليا جميع أعمال التحقيق المضطلع بها في الميدان. ونعمل، بالتعاون مع شركاء آخرين، على ضمان قدرة المحكمة الجنائية الدولية على الوفاء بعبء عملها المتزايد في أوكرانيا وفي أماكن أخرى.

وتؤيد إيطاليا أيضاً آليات تقصي الحقائق التي أنشأتها الأمم المتحدة من أجل ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، المبلغ عن ارتكابها في ميانمار وسوريا وأوكرانيا. وتلك الآليات ليست بديلاً عن العدالة الجنائية، ولكنها تكمل وتدعم أنشطة التحقيق التي يضطلع بها المدعون العامون الوطنيون والدوليون.

وتواصل إسبانيا، بتشجيع من ذلك الاعتقاد، المشاركة في جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز أدوات المساءلة في المجتمع الدولي. وتحقيقاً لتلك الغاية، شاركت إسبانيا، إلى جانب دول أطراف أخرى في نظام روما الأساسي، في عملية إحالة حالة الحرب في أوكرانيا إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وتقدم إسبانيا أيضاً جميع أنواع الدعم لكل من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فيما يتعلق بتلك الحالة وغيرها من الحالات، ومكتب المدعي العام لأوكرانيا نفسه من أجل التحضير للمحاكمات الجنائية في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أيد بلدي تعزيز عمليات التدقيق فيما يتعلق بقضية أوكرانيا، مثل قيام مجلس حقوق الإنسان بإنشاء لجنة التحقيق المعنية بأوكرانيا.

ويود بلدي أن يشدد على أن مختلف الآليات والتدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة يمكن، بل يجب، أن يعزز بعضها بعضاً، ويجب ألا تسهم مطلقاً في التخفيف من وقع المساءلة أو الخلط بين المفاهيم. والواقع أن ضمان مساءلة الأفراد بموجب القانون الجنائي يتسق تماماً مع بدء الإجراءات الرامية إلى تحديد مسؤولية الدول، سواء كانت قانونية أو سياسية، ومع إنشاء آليات للتدقيق.

وتحقيقاً لتلك الغاية، ستواصل إسبانيا دائماً دعم التكامل بين جميع أنواع التدابير والمبادرات، شريطة أن يعزز بعضها بعضاً وأن تتوافق مع النطاق المحدد للمسؤولية المعنية. ويجب أن تسهم جميع هذه التدابير والمبادرات في منع جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وتؤيد إسبانيا تصور اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بمسائل العدوان على أوسع نطاق ممكن، لأن نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية، التي دافع بلدي عن مركزيتها منذ إنشائها، يكرسان فكرتين أساسيتين: أولاً، أن العدالة الجنائية الدولية يجب أن تكون عدالة دائمة، بغض النظر عن الطرف الذي ينتصر في النزاع المسلح؛ وأن العضوية في نظام روما الأساسي ينبغي ألا يُنظر إليها على أنها تنازل عن سيادة دولة ما أو أنها تحد منها، بل على

مايو الذي وقعته إيطاليا مع أكثر من ٤٠ من الدول الأعضاء الأخرى والاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد سانتوس مارافير (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيانين اللذين سيدلي بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل النمسا، باسم "مجموعة أصدقاء سيادة القانون"، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل جزر مارشال باسم "فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا".

وأود كذلك أن أشكر الرئاسة الألبانية على طرح هذا الموضوع أمام مجلس الأمن، وأشكر الذين شاركوا في هذه المناقشة.

إن بلدي مقتنع بأنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لضمان ألا تمر أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني، في شكل جرائم حرب أو انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات لحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية أو جرائم العدوان، من دون رد.

وإلى جانب البيانات الرسمية التي تدين هذه الأعمال والتي تصدرها الدول أو مجموعات الدول أو المنظمات الدولية، لدينا الأدوات - بما في ذلك صلاحيات مجلس الأمن - لضمان ألا تمر الأعمال السياسية أو العسكرية أو أي نوع آخر من الأعمال التي تنتهك بشكل خطير القواعد التي أرسيناها لأنفسنا بلا ثمن وألا تكون بلا عواقب على من يقومون بها.

إن الإفلات من العقاب الذي شهدناه - وما زلنا نشهده اليوم - في النزاعات الذي بدأ قبل النزاع الذي نشهده اليوم للأسف في أوكرانيا، قد زرع بذور أخطر الانتهاكات التي تُرتكب اليوم على الأراضي الأوكرانية. والسبب في أن هذا السلوك دخل في الحسابات السياسية والعسكرية هو أنه أدى في مناسبات أخرى في الماضي القريب إلى تحقيق نتائج سياسية من دون عواقب وخيمة على الجناة. ويجب أن يكون لتعزيز المساءلة اليوم أثر وقائي يتمثل في تجنب اللجوء إلى هذا السلوك في المستقبل.

من العقاب وتعزيز العدالة والمساءلة عنصران هامين من عناصر مسؤوليتنا عن حماية السكان من الجرائم الفظيعة.

ويمكن أن تتخذ آليات المساءلة أشكالاً مختلفة. وتوفر بعثات تقصي الحقائق وآليات التحقيق ولجان التحقيق والمحاكم والهيئات القضائية المختلطة والدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن الإجراءات الوطنية في دول ثالثة بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، سبلاً تكميلية للتمكين من المساءلة عندما وحيثما يثبت أن نظم العدالة المحلية غير كافية.

وأود أن أوضح كيف يحدث ذلك عملياً في مثال أوكرانيا. إن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان يمكنها أن تقدم بسرعة نسبياً لمحة عامة واسعة عن الانتهاكات المرتكبة، مع تحديد أسبابها وعواقبها، ولكن لا يمكنها سوى المساعدة في بدء الإجراءات القانونية. ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن المحاكم الجنائية الأوكرانية وغيرها من المحاكم الجنائية الوطنية، مقاضاة الجناة الأفراد، ولكن هذه الإجراءات قد تستغرق سنوات عديدة. وأخيراً، فإن إجراءات محكمة العدل الدولية تستغرق سنوات أيضاً، ولكنها قد تساعد على تحديد مسؤولية الدول.

ولذلك، من المهم أن يكون عمل مختلف الآليات منسجماً تنسيقاً جيداً، وأن تعالج نتائجها مجتمعة بنجاح مختلف جوانب المساءلة عن الجرائم المرتكبة في أوكرانيا أو في أي مكان آخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأسمى آيات التهاني بتوليكم رئاسة مجلس الأمن.

يشرفني اليوم أن أتكلّم بالنيابة عن ما يقرب من ٥٠ عضواً في مجموعة أصدقاء سيادة القانون: الأرجنتين، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، تيمور - ليشتي، جزر البهاما، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك،

أنها ضمان للحماية من العدوان المفترض على إقليم دولة صدقت على نظام روما الأساسي، إلى جانب حماية سكانها من أخطر انتهاكات القانون الدولي.

وستدعم إسبانيا دائماً أي جهد يرمي إلى تعزيز آليات المساءلة عن أخطر انتهاكات القانون الدولي. ويشمل ذلك أيضاً تجديد مناشدة مجلس الأمن تسخير جميع موارده للإسهام في ذلك الجهد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

تؤيد كرواتيا البيانين اللذين سيدلي بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل النمسا، باسم "مجموعة أصدقاء سيادة القانون"، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل جزر مارشال باسم "فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا". وأود أن أضيف بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

نشهد في كثير من الأحيان عجز المجتمع الدولي إما عن منع ارتكاب جرائم فظيعة أو عن المعاقبة عليها عند وقوعها. وفيما يتعلق بتجربة كرواتيا الخاصة في ذلك الصدد، أود أن أقتبس من قاضي محكمة العدل الدولية البرازيلي الذي توفي مؤخراً، أوغوستو كانسادو ترينداد، الذي ذكر أن ما حدث في كرواتيا، "لم يكن حرباً بالضبط، بل كان هجوماً مدمراً على المدنيين". وبينما حدث ذلك قبل ٣٠ عاماً، فإننا نرى نفس الأنماط تكرر نفسها.

ولدينا التزام أخلاقي وسياسي وقانوني بتعزيز منع الجرائم الفظيعة وضمان مساءلة مرتكبيها، في حالة وقوع هذه الجرائم.

إن المساءلة لا تساعد على توفير العدالة للضحايا فحسب، بل كذلك تمنع ارتكاب الفظائع في المستقبل. وعندما يتم الاضطلاع بها على النحو الصحيح، فإنها تردع الانتهاكات في المستقبل وتدعم عمليات المصالحة والسلام المستدام. ولذلك، فإن مكافحة الإفلات

ومناقشة اليوم تذكير مهم بوجوب أن يتصرف المجتمع الدولي بحزم لمنع الأعمال غير المشروعة دولياً وتعزيز المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وإذا لم نتصرف، فسنقوض أساس نظامنا الدولي.

ولتعزيز القانون، نحتاج بالتالي إلى المنع ورد الفعل. ويجب أن نسعى إلى منع حدوث انتهاكات للقانون الدولي في المقام الأول. ولا بد أن تكون العواقب المحتملة لفعل غير مشروع واضحة وقوية بما فيه الكفاية منذ البداية لردع المعتدي المحتمل. ويتعين استخدام مساءلة الأفراد ومسؤولية الدول كأدوات ردع لتمكين المنع. ويجب أن نواصل جهودنا لحماية السكان من الفظائع الجماعية: الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وفي حالة حدوث انتهاك للقانون الدولي يهدد السلم والأمن الدوليين، يجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء واضحاً وحاسماً لوقف الانتهاك إذا كان مستمراً، بما في ذلك عن طريق إنفاذ أحكام محكمة العدل الدولية، وكفالة مساءلة الدول والأفراد. ومن أجل سد فجوة الإفلات من العقاب، ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم سلطته لإحالة قضايا الفظائع إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ويتوقع العالم منا ومن منظومة الأمم المتحدة أن نفي بوعدنا بصون السلم والأمن. ونحن ملتزمون التزاماً قوياً بتعزيز احترام القانون الدولي ومستعدون لمناقشة سبل تعزيز مؤسساته وسيادة القانون. ونأمل أن تسمح لنا المناقشات الجارية بشأن خطتنا المشتركة (A/75/982) بطرح أفكار لتحقيق تلك الغاية.

والواقع أن مبادرة حق النقض أظهرت أنه يمكن اعتماد إجراءات جديدة لزيادة المساءلة والشرعية داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، نلاحظ المبادرات المتعلقة باستخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية، بما في ذلك المبادرة الفرنسية - المكسيكية ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وينبغي لنا أن نتحلى بالشجاعة، وعلينا أن نفكر بطريقة غير تقليدية لتحديد أشكال أو أدوات أو إجراءات جديدة أخرى لردع المنتهكين المحتملين، وتعزيز

رومانيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قيرغيزستان، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، لايتيا، ليختنشتاين، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موزامبيق، هولندا، اليابان، وبلدي النمسا.

وترحب مجموعة أصدقاء سيادة القانون بهذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن تعزيز المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وتشكر الرئاسة على إعداد مذكرة مفاهيمية مفيدة جداً (انظر S/2022/418 Rev.1، المرفق) في هذا الصدد.

والنظام الدولي، القائم على القانون الدولي وسيادة القانون، شرط مسبق لا غنى عنه للسلام والأمن الدائمين. والقواعد التي تحظى بالاحترام والإنفاذ والتمسك بها دولياً تجعل العالم أكثر أمناً واستقراراً وقابلية للتنبؤ. وباختصار، يعتمد أمن مواطنينا على امتثال الجميع للقواعد.

وبدون احترام القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، سيهيمن الأقوياء على عالمنا. وسنعاني من تسلط القلة بدلاً من سيادة القانون لصالح المجتمع الدولي بأسره.

ونعتبر سيادة القانون شرطاً أساسياً لتحقيق السلام المستدام. وعلى مدى السنوات الماضية، ظل نظامنا الدولي، القائم على القانون الدولي، يواجه ضغوطاً متزايدة. وقبل ثلاثة أشهر، اتخذت الجمعية العامة القرار دإط-١١/١ بأغلبية ساحقة، وهو يدين العدوان الروسي على أوكرانيا بوصفه انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. وتلك الحالة ليست بأي حال من الأحوال الانتهاك الوحيد للقانون الدولي الذي شهدناه في التاريخ الحديث. وهناك شيء واحد واضح - نحن جميعاً بحاجة إلى زيادة جهودنا للتقيد بالقانون الدولي وتنفيذه.

ويتعين احترام المعاهدات والقانون العرفي. ويجب الامتثال للسوابق القضائية والمحاكم والهيئات القضائية الدولية. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ولا سيما الجرائم الفظيعة، بما في ذلك جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الإنساني وقانون حقوق الإنسان، هو السبيل الوحيد لتحقيق ذلك. وكما هو مكرس في المسؤولية عن الحماية، فإن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان من الجرائم الفظيعة تقع على عاتق الدول. وعندما تحدث الفظائع، يجب كفالة المساءلة من أجل المساعدة على منع حدوثها مرة أخرى وتحقيق العدالة لضحاياها. وأود أن أؤكد للمجلس أن بلدان الشمال الأوروبي مؤيدة ثابتة في الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بلديغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن أعمق تعازينا لوفاة سعادة القاضي كانسادو تريندادي من محكمة العدل الدولية.

وأشكر ألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

تؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به ممثل جزر مارشال باسم فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا، والبيان الذي سيدي به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

وكفالة المساءلة هي مسؤوليتنا الجماعية، لأن السماح بالإفلات من العقاب على الفظائع له عواقب وخيمة على السلام الدولي. ولذلك تؤيد لاتفيا بقوة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار. ومع ذلك، نود اليوم أن نحث المجتمع الدولي على توجيه انتباهه إلى حرب روسيا المستمرة ضد أوكرانيا، بمساعدة بيلاروس، والفظائع التي ترتكب ضد الأبرياء في أوكرانيا. ولأكثر من ثلاثة أشهر، وقف المجتمع الدولي متضامنا مع أوكرانيا، داعيا إلى إنهاء الحرب والقتل المتعمد للمدنيين، فضلا عن العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والأطفال وتدمير البنية التحتية المدنية.

ونعتقد أن من المهم أن نلاحظ أن الحرب في أوكرانيا ذات طابع استثنائي، إذ يشنها عضو دائم في مجلس الأمن، مما يقوض إلى حد

المحاكم الدولية والهيئات القضائية وغيرها من المؤسسات القضائية، وتشجيع الامتثال الكامل للقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد هيرمان (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي - الدانمرك.

ومن المروع أن نسمع تقارير عن جرائم فظيعة ترتكب باستمرار في جميع أنحاء العالم. لنكن واضحين: لا يمكن أبدا تبرير الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

إن العدوان العسكري الروسي غير المبرر على أوكرانيا ذكرنا مرة أخرى بأهمية الرد الدولي على الفظائع. وقد شهدنا عمليات قتل عشوائية للمدنيين، فضلا عن العنف الجنسي والجنساني والهجمات على الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. ويشكل العنف الجنسي والاعتصاب المتصلان بالنزاع انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وقد يشكلان جريمة حرب. وهما ليستا نتيجة ثانوية حتمية للحرب؛ إنهما جريمتان يمكن منعهما ويجب المعاقبة عليهما.

ونحث روسيا بقوة على الامتثال للأمر الملزم قانونا الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس والتعليق الفوري لعملياتها العسكرية في أوكرانيا. ونؤيد تأييدا تاما الدول الأعضاء الأخرى ونحثها على الانضمام إلى المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض في ذلك السياق، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية - المكسيكية.

ويتمتع مجلس الأمن أيضا بسلطة تعزيز المساءلة عن طريق إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونحث المجلس على النظر في سبل أخرى يمكنه من خلالها دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالحالات التي أحالها إلى المحكمة.

ويجب أن يكون هدفنا النهائي منع وقوع الجرائم الفظيعة في المقام الأول، والامتثال الصارم للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي

منع الفظائع والمعاقبة عليها، تقف لانتفا على أهبة الاستعداد لدعم العمل المتعلق بصياغة اتفاقية بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وأخيرا وليس آخرا، اتخذت لانتفا قرارا بالمشاركة كطرف ثالث في القضية المتعلقة بادعاءات الإبادة الجماعية التي رفعتها أوكرانيا ضد روسيا أمام محكمة العدل الدولية. وفي ذلك الصدد، ننضم إلى الآخرين في حث روسيا بقوة على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والامتنال للأمر الملزم قانونا الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/ مارس بالتعليق الفوري لعملياتها العسكرية على أراضي أوكرانيا.

وأود أن أختتم بياني بالتذكير بالمبادئ الأساسية لمحاكمات نورمبرغ:

”الجرائم المخالفة للقانون الدولي يرتكبها رجال، وليس كيانات مجردة، ولا يمكن إنفاذ أحكام القانون الدولي إلا بمعاقبة الأفراد الذين يرتكبون هذه الجرائم“.

ونرى أنه يجب الحفاظ على تضامن المجتمع الدولي وإرادته السياسية بغية التصدي بفعالية لقضية المساءلة عن الفظائع المرتكبة في أوكرانيا. وإن نطاق عمليات المساءلة التي بدأت والكم الكبير من الأدلة الموثقة والمجمعة عن الفظائع المرتكبة في أوكرانيا يمنحنا الثقة في أن العدالة لضحايا جرائم روسيا ستتحقق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل جزر مارشال باسم فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية قصوى ينبغي أن تظل على رأس جدول أعمالنا. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على مختلف أفكارهم واقتراحاتهم.

والعدالة ضرورية للسلام، وينبغي أن يدعم المجلس والمجتمع الدولي بأسره التحقيق في جميع الفظائع ومقاضاة مرتكبيها من خلال

كبير سلطة المجلس من خلال فشله في تنفيذ مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وقد تجلّى ذلك في استخدام روسيا لحق النقض لعرقلة قرارات مجلس الأمن التي تدين غزوها لأوكرانيا. وهذا بدوره أجبر أعضاء المنظمة على تعزيز دور الجمعية العامة، وفقا لولايتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بغية منع حالة الجمود في مجلس الأمن والحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد.

ونود أن نؤكد أن اتخاذ الجمعية العامة مؤخرا للقرار ٢٦٢/٧٦، بشأن إنشاء ولاية دائمة لعقد مناقشة في الجمعية العامة عندما يستخدم حق النقض في مجلس الأمن، يشكل تقدما كبيرا من حيث مساءلة مجلس الأمن عن عدم اتخاذ إجراء. ونود أن نغتتم ذلك الزخم لتشجيع الدول الأعضاء على الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، والتعهد بعدم التصويت ضد مشاريع قرارات مجلس الأمن ذات المصادقية التي تهدف إلى منع أو إنهاء الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونحثها أيضا على تأييد الإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية الذي أصدرته فرنسا والمكسيك.

وقد اتخذت لانتفا عدة خطوات عملية لمحاسبة المعتدي على فظائعه في أوكرانيا. وقد انضمنا إلى الإحالة غير المسبوقة إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في أوكرانيا بغية تمكين المدعي العام من فتح تحقيقات في الادعاءات المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية المرتكبة في أوكرانيا. وتيسيرا للتحقيقات والملاحقات القضائية أمام المحكمة، عينت لانتفا خبراء وطنيين وقدمت تبرعات بمبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ يورو.

وعلى وجه الخصوص، أصبحت السلطات القضائية في لانتفا، إلى جانب إستونيا وسلوفاكيا، مؤخرا أعضاء في فريق تحقيق مشترك، إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية والمدعين العامين في أوكرانيا وبولندا وليتوانيا. وشرعت السلطات المختصة في لانتفا أيضا في إجراءات جنائية متعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والسلام التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا، من أجل الحصول على الأدلة وتوثيقها. وبغية توجيه مزيد من الانتباه إلى الحاجة إلى

سجل شامل وشفاف للخسائر في صفوف المدنيين، وجمع جميع الأدلة على النحو الواجب وبدون مساءلة، وتتقوض احتمالات المصالحة إلى حد كبير وتنتهك حقوق الإنسان وتزدهر ثقافة الإفلات من العقاب. وبدون المساءلة، لن يستمر السلام وستدوم النزاعات. فالمساءلة ليست وسيلة انتصاف فحسب، بل هي أيضا رادع قوي وأداة فعالة جدا للوقاية. وترتبط المساءلة أيضا ارتباطا وثيقا بمسألة التعويضات، التي تتسم بأهمية حاسمة في مرحلة الانتعاش الاقتصادي من النزاع.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة، لا سيما في حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، سواء فيما يتعلق بمنعها أو ضمان السعي إلى تحقيق المساءلة، ويجب أن يتحمل تلك المسؤولية إذا أريد للأمم المتحدة أن تظل ذات جدوى. وينبغي ألا يستخدم حق النقض أبدا في حالات الجرائم الفظيعة. ولذلك نحث جميع الدول التي لم توقع بعد على الإعلان السياسي بشأن تعليق استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية على أن تفعل ذلك، والأهم من ذلك، أن تمتنع عن استخدام ذلك الحق. يسر بلغاريا أن تكون من بين المبادرين بقرار الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢ بشأن حق النقض الذي اتخذ في ٢٦ نيسان/أبريل. إنه خطوة في الاتجاه الصحيح تهدف إلى ضمان عدم إساءة استخدام حق النقض. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صياغة اتفاقية بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من شأنها أن تسد ثغرة في إطار المعاهدات وأن تعزز الصكوك القائمة لضمان المساءلة عنها. وتؤيد بلغاريا بدء المفاوضات تحقيقا لتلك الغاية.

أخيرا، يتعين على المجتمع الدولي أن يوضح صراحة أنه لا مجال للإفلات من العقاب في أي مكان وأن جميع الجناة سيقدمون إلى العدالة دون إبطاء. إننا مدينون بذلك للضحايا، ولكننا مدينون به لأنفسنا أولا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً.

السيد غونزاليس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام: مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وأندورا وسان مارينو.

الآليات الوطنية والإقليمية والدولية والمختلطة. وبدون تحقيق العدالة على النحو الواجب وبدون مساءلة، تتقوض احتمالات المصالحة إلى حد كبير وتنتهك حقوق الإنسان وتزدهر ثقافة الإفلات من العقاب. وبدون المساءلة، لن يستمر السلام وستدوم النزاعات. فالمساءلة ليست وسيلة انتصاف فحسب، بل هي أيضا رادع قوي وأداة فعالة جدا للوقاية. وترتبط المساءلة أيضا ارتباطا وثيقا بمسألة التعويضات، التي تتسم بأهمية حاسمة في مرحلة الانتعاش الاقتصادي من النزاع.

ومع ذلك، فإننا نقرأ ونشاهد تقارير عن هجمات متعددة وعشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية ترقى إلى جرائم حرب في مختلف أنحاء العالم يوميا. ولم يعد من الأخبار العاجلة عندما نسمع عن الهجمات التي تستهدف المرافق الطبية وحوادث الاغتصاب أو الإعدام خارج نطاق القضاء أو النهب، مما يؤدي إلى وقوع انتهاكات وحشية لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني تترك أضعف الفئات بالكاد على قيد الحياة وتعرض مجموعات سكانية بأكملها للخطر. ومما يؤسف له أن هناك حالات كثيرة جدا في هذا الصدد، حيث أن سورية وميانمار والسودان وفنزويلا ليست سوى حالات قليلة. وبوصفنا مجتمعا دوليا، فإننا نفشل في تحقيق إنجازاتنا من حيث ضمان تحقيق العدالة.

والعدوان غير القانوني وغير المبرر ومن دون استفزاز الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا هو أحدث مثال على ذلك. لقد شهدنا وحشية في جميع أنحاء أوكرانيا على نطاق لا تصفه الكلمات. وحتى الحروب تحكمها قواعد، والاتحاد الروسي ينتهكها جميعا. وتلك الجرائم لا يمكن أن تمر ولن تمر من دون عقاب. وفي ذلك الصدد، تؤيد بلغاريا النطاق الكامل للتحقيقات الدولية في الفظائع المرتكبة في أوكرانيا، بما في ذلك التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرحب ببدء المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في الجرائم الفظيعة المرتكبة في أوكرانيا بناء على إحالة من ٤٣ دولة، منها بلغاريا، ونعتمد مواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتحقيق أهدافنا المشتركة في ضمان العدالة. ونحن بحاجة إلى توحيد الجهود لمساعدة مكتب المدعي العام لأوكرانيا ووكالات إنفاذ القانون على كفالة إعداد

وما برح الاتحاد الأوروبي يرى أن المحكمة الجنائية الدولية منارة للمساءلة لأنها واصلت الوفاء بولايته غير السياسية. وبناء على إحالة حظيت بتأييد ٤٣ دولة فتح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً في الحالة في أوكرانيا. وقبل أسبوعين أوفد المدعي العام ٤٢ خبيراً للتحقيق في الجرائم المزعومة التي يشملها نطاق ولايتها. كما وحدت المحكمة الجنائية الدولية والمدعون العامون في إستونيا وأوكرانيا وبولندا وسلوفاكيا ولاتفيا الجهود المبذولة بإنشاء فريق تحقيق مشترك هو الأول من نوعه، بمساعدة وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية. وتشمل المبادرات الأخرى إنشاء فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا والفريق الاستشاري المعني بالجرائم الفظيعة في أوكرانيا الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ويعتبر هذا التنسيق مثالا على الممارسات الجيدة في توثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وتحديدها. ونحن واثقون من أن جميع هذه الجهود الوطنية والدولية، مقترنة بجهود المجتمع المدني، ستؤدي إلى المساءلة.

بيد أن المساءلة لا تتعلق فقط بالتحقيقات الجنائية والمقاضاة، بل تشمل أيضا مسؤولية الدول وامثالها للأحكام والأوامر القضائية. ونحث الاتحاد الروسي بقوة على الامتثال للأمر الملزم قانونا الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس. كما تتعلق المساءلة أيضا بمنع ارتكاب الجرائم الفظيعة. وبالتالي نؤيد العمل على وضع اتفاقية بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من شأنها أن تسد ثغرة في إطار المعاهدات وتوفر صكوكا إضافية للدول لمنع هذه الجرائم والمعاقبة عليها على الصعيد الوطني.

في الختام، أود أن أشدد على أن المساءلة ليست رادعا قويا فحسب، بل أساسية أيضا لنجاح عمليات المصالحة وتوطيد السلام في مجتمعات ما بعد النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهني ألبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن تقديرنا لمشاركة رئيس

تعد المساءلة ركيزة للعدالة الدولية التي تشكل بدورها أيضا ركيزة للسلام الدولي. كما أنها ترياق لثقافة الإفلات من العقاب التي تديم انعدام الثقة وتعرق الوصول إلى العدالة وسيادة القانون والحكم الرشيد وتحقيق السلام الدائم. وتدل على ذلك الحالات في السودان وسوريا وميانمار وفنزويلا وإثيوبيا. خذ على سبيل المثال السودان. فلدى إحالة مجلس الأمن في عام ٢٠٠٥، كان رئيس السودان السابق عمر البشير أول رئيس في منصبه تلاحقه المحكمة الجنائية الدولية وأول شخص تتهمه المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. بيد أنه لم ينفذ أي من أمري الاعتقال الصادرين ضده. وأدى إفلات السيد البشير وغيره من العقاب إلى تآكل ثقة الشعب السوداني في نظام العدالة ولا يزال يشكل عقبة أمام تحقيق السلام والاستقرار في السودان. كما تعتبر أوكرانيا مثالا آخر حيا جدا في أذهاننا حيث شنت روسيا عدوانا عسكريا على أوكرانيا قبل ثلاثة أشهر، الأمر الذي أدانته المجتمع الدولي بشدة. وفي غضون ذلك أدى قصف المدارس والمستشفيات والمباني السكنية والقتل المتعمد للمدنيين والعنف الجنسي إلى زيادة الجرائم البشعة التي تتحدى نداءات الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية إلى روسيا بوقف أعمالها العدائية.

وما تزال التوقعات كبيرة بأن تفي الأمم المتحدة بعهلة وجودها وأن تمنع ارتكاب الجرائم الفظيعة في جميع أنحاء العالم. ولا يزال استخدام حق النقض في حالات الفظائع مصدر قلق بالغ لنا. إن استخدام حق النقض يمنع مجلس الأمن من الوفاء بصلاحيته الهامة التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة. إن القوة لا تكمن في استخدام حق النقض لمنع مجلس الأمن من وقف كارثة إنسانية، بل تكمن في منع قتل الناس الأبرياء. وفي ذلك الصدد، نؤيد المبادرة الفرنسية والمكسيكية بشأن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية ونحث الذين لم يوقعوا بعد على الإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية فضلا عن مدونة قواعد السلوك الخاصة بفريق المساءلة والاتساق والشفافية على أن يفعلوا ذلك. كما رحبنا أيضا بمبادرة الجمعية العامة باتخاذ القرار ٢٦٢/٧٦ بشأن استخدام حق النقض في نيسان/أبريل بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح.

مقتل الآلاف ودمارهم، مما عرض حياة عشرات الآلاف من المدنيين لخطر وجودي.

ولم تنقيد أذربيجان بعد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني تجاه أسرى الحرب والرهائن المدنيين الأرمن الذين ما زالوا محتجزين. ويجب عليها أن تلتزم بحسن نية بالحفاظ على التراث الثقافي والديني لأرمينيا وأن تتصدى بفعالية للخطاب المعادي للأرمن، بما في ذلك على مستوى الموظفين العموميين والمؤسسات العامة وفقا لأحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

إن لمحكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، دورا أساسيا تؤديه في كفالة العدالة والمساءلة وترسيخ الاقتناع بالقانون الدولي. لا تزال أرمينيا ملتزمة التزاما ثابتا بتعزيز جدول أعمال المساءلة والعدالة، الأمر الذي يستلزم فهما متعمقا لأنماط الماضي فضلا عن الانتهاكات المتكررة واتباع نهج يركز على الضحايا، وخاصة في حالات النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر أستراليا ألبانيا، وخاصة رئيس الوزراء راما، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما نشكر مقدمي الإحاطات اليوم على رؤاهم القيمة.

المساءلة عنصر أساسي في النظام الدولي القائم على القواعد. ومن الأهمية بمكان التمسك بالسلم والأمن الدوليين. بينما نجتمع اليوم، تواصل روسيا ارتكاب انتهاكات صارخة للقانون الدولي في أوكرانيا، مع تزايد قائمة الفظائع. يجب ألا يؤدي ذلك إلا إلى تأكيد تصميم المجتمع الدولي على كفالة المساءلة. إن مناقشة اليوم تدعونا إلى النظر في كيفية محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وهذا يتطلب منا تعزيز المساءلة والعدالة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

تبدأ المساءلة من الداخل. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا ومقاضاة

وزرائها، دولة السيد إيدي راما، في مناقشة اليوم. ونشكر القاضية جوان دونوهيو، رئيسة محكمة العدل الدولية، والسيدة ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وغيرهما من مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

بينما نفكر في التحديات المتعلقة بالعدالة والمساءلة في دعم القانون الدولي نذكر أن الإفلات من العقاب على الفظائع التي ارتكبت في الماضي يمكن أن يؤدي إلى أخطر الانتهاكات التي تتمثل مظاهرها النهائية في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونذكر أيضا بأن تعزيز المساءلة والعدالة عن هذه الجرائم أمر أساسي لإعمال الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر فضلا عن توفير الضمانات لعدم تكرارها.

تؤيد أرمينيا، بوصفها مدافعا قديما عن جدول أعمال منع الإبادة الجماعية، الجهود الرامية إلى النهوض بقدرات الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر لرصد الحالات التي تهيء للخطر الوشيك لارتكاب الفظائع والتصدي لها، بما في ذلك السياسات المنظمة التي تنشر خطاب الكراهية والتحريض على العنف على أساس العرق أو الدين والحرمان علاوة على تبرير أو تمجيد الجرائم الفظيعة، خاصة عندما يكون ذلك بقيادة الدول أو نشرها أو تنفيذها على أعلى المستويات السياسية.

لقد نبهت أرمينيا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا إلى المستوى المتزايد على نحو خطير لخطاب الكراهية والخطاب العنصري اللذين يهيمنان على الخطاب السياسي في أذربيجان حيث تسعى السياسات المعادية للأرمن التي تقودها الدولة والتي تنشرها وتوثقها المؤسسات الدولية على نطاق واسع إلى تجريد أمة معينة من إنسانيتها بما يجسد بوضوح أن أيديولوجية الإبادة الجماعية لا تنتمي إلى الماضي فحسب. إن إطلاق العنان لعدوان عسكري واسع النطاق في ظروف الجائحة العالمية غير المسبوقة في خريف عام ٢٠٢٠ يعد جريمة ذات أبعاد عالمية في حد ذاتها ويجب تقييمها والتصدي لها على هذا النحو. وتسببت محاولة حل النزاع في ناغورني كاراباخ باستخدام القوة في

لقد أُرست المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ لعام ١٩٤٥ المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مثل المساءلة الفردية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وفي المقام الأول حققت وضوحاً بشأن ماهية الحرب العدوانية، التي تشكل الآن جريمة دولية. لقد غيرت مجموعة القوانين التي تم سنّها في أعقاب الحرب العالمية الثانية بشكل حاسم مسار القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان. ولذلك، لدينا اليوم نظام دولي متين للعدالة الجنائية، يشمل المحاكم الوطنية، والمحاكم الدولية المخصصة، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، التي هي جزء لا يتجزأ من النظام الدولي القائم على القواعد والمؤسسة المركزية في مكافحة الإفلات من العقاب وفي السعي إلى تحقيق العدالة.

وقبرص، التي هي نفسها ضحية للحرب العدوانية من دون أي مساءلة لاحقة، تظل مؤيدا قويا للمحكمة الجنائية الدولية وستواصل العمل من أجل تحقيق التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذا كاملا، بما في ذلك تعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان. وتعتقد قبرص أن التعاون الكامل بين المحكمة والأمم المتحدة أمر حاسم الأهمية. ويجري إعلام أعضاء مجلس الأمن بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الحالات المدرجة في جدول أعماله. وفي هذا الصدد، يمكنهم، بل ويجب عليهم، كفالة المساءلة من خلال الإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية إذا لم تكن هناك آليات مساءلة ذات مصداقية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس ضمان تنفيذ قرارات المحكمة في الوقت المناسب وأوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية على وجه الخصوص. وتعتقد قبرص أيضا أن الوقت مناسب لتكريس مشاريع مواد لجنة القانون الدولي المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في معاهدة دولية. ويتيح مشروع الاتفاقية المتعلقة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمعاقبة عليها فرصة للمجتمع الدولي للتضافر حول قاسم مشترك وإظهار العمل الجماعي إزاء الجرائم الفظيعة. ونشدد أيضا على دور محكمة العدل الدولية بوصفها آلية للمساءلة عن مسؤولية الدول بموجب الصكوك الدولية، بما فيها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وقد اعترفت قبرص

مرتكبيها. ومن الضروري أن تعزز جميع الدول نظمها الداخلية للعدالة الجنائية وأن تعزز قدرتها على إجراء تحقيقات ومحاكمات حقيقية بشأن تلك الجرائم. بيد أن أستراليا تترك أن المساءلة والعدالة يمكن تحقيقهما من خلال مجموعة من الآليات والمبادرات. وبالإضافة إلى الجهود الوطنية، تؤيد أستراليا بقوة الدور الحاسم لمبادرات المساءلة الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان وآليات التحقيق الدولية. وأستراليا ملتزمة بالعمل مع هذه الهيئات لتعزيز المساءلة وضمان وفائها بولاياتها الأساسية. والمحكمة الجنائية الدولية أساسية بشكل خاص للتحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها عندما تكون الدولة غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك. ويسرنا أن نقدم مؤخرا دعما إضافيا لمساعدة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ومكتبه، ويسرنا أيضا أن نشارك في رعاية إنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا بتكليف من مجلس حقوق الإنسان كجزء من الجهود المبذولة لمحاسبة روسيا. سيكون للجنة التحقيق دور حاسم في التحقيق في الأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنها.

وفي حين أن جهود المساءلة قد تكون متميزة ومستقلة، فإننا نشجع على زيادة التنسيق بين هذه الجهود على جميع المستويات. سيسهم ذلك في نجاح جميع هذه الجهود، وسيساعد حيثما أمكن على تجنب الازدواجية وتعرض الناجين للصدمة مجددا. ومن الضروري ضمان أن يعتمد تصميم وتنفيذ جميع جهود المساءلة نهجا يركز على الناجين، ويدمج المنظورات الجنسانية، ويعالج أوجه عدم المساواة المتداخلة. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نغتني هذه الفرصة لتعزيز المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي على جميع المستويات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل قبرص.

السيد هاديكريسانتو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا، ونود أن ندلي ببعض الملاحظات الإضافية.

وفي ذلك السياق، تحض سلوفاكيا بقوة جميع الدول الأعضاء على العمل على صياغة اتفاقية جديدة بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هذا العام.

ثانياً، إذا وقعت فظائع أو انتهاكات خطيرة أخرى للقانون الدولي، فإن الوحدة في إدانة هذه الانتهاكات والدعوة إلى المساءلة أمر لا غنى عنه. وفي حالات مثل العدوان الروسي الأخير على أوكرانيا، فإن الأمر يتعلق أيضاً بوجود الدول ذاته وبالنظام الدولي.

ثالثاً، لا يمكن لمجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين، أن يظل صامتا، وهو أمر شهدناه في مناسبات متعددة فيما يتعلق بالحالات في ميانمار وسورية، ومؤخراً في أوكرانيا، على سبيل المثال لا الحصر. وفي ذلك السياق، تود سلوفاكيا أن تشير إلى مدونة قواعد السلوك المتعلقة بعمل مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فضلا عن المبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن تقييد حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. إن الأصوات السلبية في هذه الحالات ليست مجرد خيانة للضحايا، بل هي استهزاء بمعاناتهم.

رابعاً، تقع المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها على عاتق الدول. وفي حالة عجز الدولة عن الوفاء بذلك الالتزام أو عدم رغبتها في ذلك، فإن وجود المحكمة الجنائية الدولية أمر بالغ الأهمية، بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة تشكل الملاذ الأخير.

وتعرب سلوفاكيا مرة أخرى عن تأييدها القاطع للمحكمة الجنائية الدولية وتحث جميع الدول على التصديق على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه. ولسد فجوة الإفلات من العقاب، ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم سلطته لإحالة الحالات إلى المحكمة وضمان المتابعة المناسبة.

خامساً، يجب ألا تقتصر المساءلة عن الفظائع على تقديم الجناة إلى العدالة فحسب. ويجب إيلاء الاهتمام الكافي للضحايا والناجين وتزويدهم بجميع أشكال المساعدة من أجل استعادة حقوقهم وكرامتهم وتمكينهم من العودة إلى حياتهم وأرواحهم الأسرية والمجتمعية، فضلاً عن ضمان الحصول على سبل انتصاف فعال لجبر الضرر الذي لحق بهم.

بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية في عام ١٩٨٨، وتشجع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

إن المساءلة من خلال المحاكمات العادلة عن أخطر انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني هي حجر الزاوية في العدالة الدولية. ويجب أن نواصل البناء على التقدم الذي أحرزه القانون الدولي حتى الآن وتعزيز سيادة القانون من خلال نظام قانوني جنائي دولي فعال وقوي. وفي المقام الأول، يجب أن نحسن الأداء في إنفاذ القواعد واستخدام المؤسسات التي لدينا بالفعل. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن غرس ثقافة المساءلة لردع ارتكاب الجرائم في المستقبل. ولن يؤدي الفشل في القيام بذلك إلا إلى تفويض السلام الدولي، لأنه سيشجع الأنظمة الاستبدادية على ارتكاب المزيد من الجرائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سلوفاكيا.

السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بمناقشة اليوم المفتوحة وأن أشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم القيمة.

وتؤيد سلوفاكيا البيانات التي أدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي، ومجموعة أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا، ومجموعة أصدقاء سيادة القانون.

سأركز على ست نقاط هامة من منظورنا الوطني. أولاً، تبدأ المساءلة والعدالة بالمنع. وإلى جانب ضمان التقيد الصارم بالقانون الدولي بوصفه أفضل وسيلة للمنع، يمكن لمجلس الأمن، فضلاً عن الدول الأعضاء الأخرى، بل وينبغي له أن يفعل المزيد في هذا الصدد. لقد أثبتت نظم الإنذار المبكر، على وجه الخصوص، أنها توفر تحليلاً موثقاً به للحالات التي يحتمل أن يؤدي فيها مستوى العنف والتوتر إلى ارتكاب فظائع. ومما يؤسف له أن مجلس الأمن لم يتخذ إجراء مناسباً للمتابعة. وعلى الصعيدين المحلي والدولي، من الضروري وجود إطار قانوني ومؤسسي قوي ومتين لا لكفالة المسؤولية الجنائية الفردية فحسب، ولكن أيضاً لأنه أفضل طريقة لردع الانتهاكات في المستقبل.

والخطأ، فضلاً عن ارتكاب جرائم جديدة. إن الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها الاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية مرت دون عقاب لأن المنتصرين في الحرب لم يواجهوا أي حكم.

وتشمل آثار وعواقب ذلك الأمر اليوم إشادة روسيا بالتاريخ البطولي للاتحاد السوفييتي ومحاولة استعادته. لقد تربت أجيال جديدة على تلك الأسطورة، وهم لا ينسبون أي ذنب إلى ستالين عن الجرائم المرتكبة.

ونأسف لأن الاتحاد الروسي قد أخذ مجلس الأمن رهينة باستخدامه حق النقض وأنه لم يتسن تحديد وإدانة عدوانه الشامل ضد أوكرانيا، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة - وإن كان من دواعي سروري أن البلدان المتشابهة في التفكير تستخدم هذه الساحة لمواجهة تضليل روسيا وأكاذيبها.

وفيما يتعلق بحق النقض، ثمة حاجة إلى نكثف جهودنا للامتناع عن استخدامه، وخاصة في حالات جرائم الفظائع الجماعية. ونؤكد من جديد دعمنا القوي للمبادرة الفرنسية - المكسيكية ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ونرحب أيضاً باتخاذ الجمعية العامة مؤخراً بالإجماع القرار ٧٦/٢٦٢، الذي يقضي بوجوب تعليل كل استخدام لحق النقض للجمعية العامة.

ويجب على روسيا أن تمتثل لأمر محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٦ آذار/مارس، الملزم بموجب القانون الدولي، وأن تعلق فوراً عملياتها العسكرية على أراضي أوكرانيا. وتؤيد إستونيا جميع الجهود الرامية إلى كفالة إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في الجرائم التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا وكفالة العدالة والمساءلة.

ومن واجبنا المشترك تقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية إلى العدالة. ونؤيد إحراز تقدم ملموس في هذا الخريف هنا في نيويورك بشأن مشاريع المواد المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي وضعتها لجنة القانون الدولي.

تؤدي المحكمة الجنائية الدولية دوراً خاصاً في التعامل مع الجرائم الوحشية وتحقيق العدالة للضحايا. وكانت إستونيا من بين البلدان التي

سادساً، إلى جانب المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، يجب ألا ننسى أن نحتج بمسؤولية الدول عن أفعالها غير المشروعة دولياً. وفي ذلك السياق، تقدر سلوفاكيا تقديراً عالياً عمل محكمة العدل الدولية ودورها الحيوي في التسوية السلمية للمنازعات.

ونكرر ندائنا الثابت إلى جميع الدول بقبول اختصاص المحكمة واحترام قراراتها الملزمة قانوناً، بما في ذلك أمرها الأخير بشأن التدابير التحفظية المؤرخ ١٦ آذار/مارس فيما يتعلق بعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وينبغي للمجلس أيضاً أن يولي اهتماماً أوثق لحالات عدم الامتثال.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن تعازي سلوفاكيا وتضامنها مع البرازيل وأسرة القاضي كانسادو ترينداد، الذي يشكل رحيله خسارة كبيرة لأوساط القانون الدولي.

بعد أن شهدت سلوفاكيا الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي من جانب الاتحاد الروسي على مقربة من بلدنا، فإنها تعرب عن التزامها الراسخ بالنظام الدولي القائم على القواعد، الذي تشكل المساءلة والعدالة عنصرين متأصلين فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن هذا الموضوع الحاسم. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم الثاقبة.

تؤيد إستونيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل جزر مارشال باسم "فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا".

من الأهمية بمكان ألا تمر أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ككل دون عقاب. وتهدد هذه الجرائم الخطيرة سلام سكان العالم وأمنهم ورفاههم. ويؤدي الإفلات من العقاب إلى فهم مشوه للصواب

وأود أن أؤكد من جديد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان وضمانيها. وكما أشارت وفود أخرى اليوم، سبق للمجلس أن أعرب عن قلقه إزاء عدم النجاح في تقديم العديد من المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية إلى العدالة.

ونعلم أيضاً أنه يمكننا تعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب عن طريق مقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في نظم العدالة الجنائية الدولية أو المحاكم الخاصة والمختلطة أو الدوائر المتخصصة في المحاكم الوطنية، على النحو الذي أقرته العديد من قرارات المجلس، بما في ذلك القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤). إن المساءلة والعدالة أمران أساسيان لعمليات بناء السلام والمصالحة بعد انتهاء النزاع. إننا بحاجة إلى الاستفادة من فضائل العدالة الانتقالية من دون المساس بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وجبر الضرر للضحايا، حتى يدوم السلام عندما يتحقق.

إن المهمة الرئيسية لمنظمتنا هي إرساء السلام. وتقع على عاتق الدول مسؤولية عن منع نشوب النزاعات، وهو أيضاً أحد الأهداف الرئيسية للمجلس. ويرى وفد بلدي أنه ليست لدينا بدائل كثيرة إذا كنا نعتزم إحراز التقدم نحو زيادة المساءلة والشفافية.

ويلزم أن تعمل سيادة القانون والعدالة بالتآزر مع الأمم المتحدة، كما يلزم تعزيز الأجهزة الرئيسية للمنظمة، بما فيها محكمة العدل الدولية. وثمة حاجة أيضاً إلى وجود محكمة جنائية دولية قوية لاستكمال هذا العمل، ويجب النظر إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة على قدم المساواة. وآمل الإسهاب في الحديث عن نظام روما الأساسي خلال الاجتماع بصيغة آريا المقرر عقده في ٢٤ حزيران/يونيه.

لقد أحرز قدر كبير من التقدم منذ الاجتماع بصيغة آريا بشأن حقوق الإنسان والمساءلة والعدالة الذي عقده فرنسا وبيرو في آذار/مارس ٢٠١٩. وسواء في ميانمار أو اليمن أو أوكرانيا أو سورية أو في أي مكان آخر، يجب أن نفي بالتزامنا الذي قطعناه على أنفسنا في

أحالت الحالة في أوكرانيا إلى المحكمة، ونقدر أن المدعي العام بدأ التحقيق على وجه السرعة.

وبدأت إجراءات المحاكمة الجنائية في إستونيا استناداً إلى الولاية القضائية العالمية للدول لجمع الأدلة على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في أوكرانيا. وانضمت إستونيا أيضاً إلى فريق التحقيق المشترك المعني بالجرائم الدولية الأساسية المزعومة المرتكبة في أوكرانيا، الذي أنشئ بدعم من يوروجست لتيسير التحقيقات والملاحظات القضائية في الدول المعنية، فضلاً عن التحقيقات التي يمكن إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وبالتعاون مع الصندوق الاستثماري للضحايا التابع للمحكمة، نظمت إستونيا حلقة دراسية على الإنترنت في ١٢ أيار/مايو للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ نظام روما الأساسي، مع التركيز بوجه خاص على ضحايا الجرائم الوحشية في إجراءات المحكمة ودور الصندوق الاستثماري وأنشطته. وندعو جميع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي إلى مواصلة السعي إلى وضع الضحايا في المقام الأول والتعاون مع جميع آليات المساءلة الدولية من أجل تحقيق العدالة والتعويضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يمكننا، بل ويجب علينا، أن ننقل من ثقافة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان وغيرها من الجرائم الدولية إلى ثقافة المساءلة والمسؤولية. ونحن قادرون على ترجمة كلمات السيدة نافي بيلاي إلى حقيقة واقعة. وتقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية القيام بذلك، ويضطلع مجلس الأمن في هذا الأمر بدور مركزي.

وأود أن أشكر الوفد الألباني على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وأتمنى له النجاح خلال رئاسته لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات اليوم على بياناتهم.

من النزاعات إلى المساعدة من أجل التصدي للإفلات من العقاب إذا أرادت منع حدوث انتهاكات في المستقبل وردعها. وتكرر مالطة التأكيد على أن المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفتيات شرطان أساسيان لتحقيق المساواة.

وتكتسي المحكمة الجنائية الدولية أيضا أهمية جوهرية في مكافحة الإفلات من العقاب. ولكي تتجز المحكمة ولايتها بالكامل، فإنها تقتضي تعاوننا كاملا من جانب الدول. وتساعد إحالة المجلس للحالات إلى المحكمة، بما في ذلك المتابعة النشطة لهذه الحالات، على تعزيز المساواة.

بيد أنه يلزم أيضا مواصلة تطوير القدرات الوطنية لكفالة إمكانية معالجة الجرائم حيثما ارتكبت ومتابعة التحقيقات والمحاكمات العادلة على الصعيد المحلي. أما الصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية فيعمل بفضل الجهات المانحة من القطاعين العام والخاص كجزء من استجابة المحكمة لضحايا الجرائم الخاضعة لولايتها القضائية وفي تقديم التعويضات. وهذا جزء من نظام لسبل الانتصاف الفعالة التي يمكن للضحايا الحصول عليها مقابل الضرر الذي لحق بهم.

وفي سورية، فإن الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ تؤدي دورا حاسما في جمع المعلومات والأدلة والحفاظ عليها. ونقدر أيما تقديرا نهج الآلية الذي يركز على الضحايا والناجين، ونشيد بالجهود التي بذلتها لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين. فأسرهم تستحق أن تعرف الحقيقة. وستواصل مالطة كذلك دعوة المجلس إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وإذ ننقل إلى أوكرانيا، نشيد بإحالة ٤٣ دولة عضوا لتلك القضية إلى المحكمة، وافتح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مؤخرا تحقيقا في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومة.

مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتعزيز أهمية منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها وخضوعها للمساءلة - وبالتالي مصداقيتها.

ونود اليوم أن ندعو المجلس إلى إحياء ذلك الوعد عن طريق التنفيذ. إن سيادة القانون تعزز حماية المدنيين وحماية الأطفال والتسوية السلمية للمنازعات. كما تتصدى للتهديدات الناشئة وتمضي قدما بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وعدم الانتشار، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وإذا انتخبت إكوادور عضوا في المجلس للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤ بصفتها عضوا في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن عملها سيسترد بتلك العناصر التي يكمل ويعزز بعضها بعضا، إلى جانب ما تقدمه جميع الأعضاء من دعم في غاية الأهمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة ألبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. إننا نؤمن إيماننا راسخا بأن المساواة شرط لا بد منه لتحقيق السلم والأمن الدوليين. كما نشكر مقدمي الإحاطات على إثراء مناقشة اليوم من خلال مشاركة أفكارهم ورؤاهم.

وتؤيد مالطة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

يجب على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا للتأكد من مساءلة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية - على سبيل المثال، في حالة محاكمة المتورطين في الاتجار بالبشر. وفي حين لا تسمح قيود الولاية القضائية دائما بمثل هذه الملاحقات القضائية، فإن استخدام الجزاءات المحددة الأهداف هو أحد الطرق التي تتم بها محاسبة الأفراد.

إن كل نزاعات اليوم غارقة في العنف الجنسي والجنساني، الذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتحتاج الدول الأعضاء المتضررة

المحتمل للأسلحة الكيميائية، والمصاعب الهائلة التي يسببها انعدام الأمن الغذائي العالمي.

وتواصل ليتوانيا إدانة الحرب بأشد العبارات الممكنة وستدعم جميع الجهود الرامية إلى كفالة إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في الجرائم التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا. ويجب أن تمثل روسيا للأمر الملمز الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس وأن تعلق فوراً عملياتها العسكرية في أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً. وسنستخدم كل الخيارات لدعم أوكرانيا فيما تبذله من جهود أمام المحكمة، بما في ذلك من خلال التدخل في الإجراءات.

إن عزم المجتمع الدولي على مكافحة الإفلات من العقاب وضمن تحقيق المساءلة والعدالة من أجل الجميع يزداد قوة مع مرور كل يوم من العدوان الروسي على أوكرانيا. فلا تزال هناك تقارير بشعة يقدمها مسؤولو الأمم المتحدة والمجتمع المدني وصحفيون.

ونحن إذ نتكلم عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإننا نشعر بالصدمة إزاء الأدلة الدامغة والمفصلة على عمليات القتل المستهدف، بما في ذلك عمليات قتل الصحفيين، فضلاً عن العنف الجنسي والجسدي، والتعذيب، والاعتقالات التعسفية، والاختطاف، والاختفاء القسري، واستخدام الذخائر العنقودية في المناطق السكنية، والترحيل الجماعي للمدنيين إلى الأراضي الروسية. وستدعم ليتوانيا بقوة الأنشطة التي تضطلع بها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان.

كما ستواصل ليتوانيا، بوصفها أول دولة عضو تحيل الحالة في أوكرانيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، دعم مكتب المدعي العام فيما يجريه من تحقيق بشأن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المزعومة في أوكرانيا. وفي آذار/مارس، وبمبادرة من ليتوانيا، دعمت وكالة يوروجست ليتوانيا وبولندا وأوكرانيا في تشكيل فريق التحقيق المشترك بشأن الجرائم الدولية التي يزعم ارتكابها في أوكرانيا. ونرحب بقرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الانضمام إلى

وينبغي لنا جميعاً أن ندعم المحكمة، فهي ما فتئت دائماً تفي بولاياتها ولا تزال نبراساً للمساءلة.

وندعو أيضاً إلى الامتثال للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس، الذي أمر روسيا بالتعليق الفوري لعملياتها العسكرية في أوكرانيا. ويلزم إجراء ملاحقة قضائية فعالة فضلاً عن الامتثال للأحكام القضائية الصادرة عن الأجهزة الدولية الرئيسية من أجل كفالة تحقيق العدالة والمساءلة.

إن المساءلة مسؤولية مجتمعية. والتعاون بين الدول وفيما بين السلطات الوطنية المختصة، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، أمر بالغ الأهمية من أجل القضاء على الشبكات الإجرامية في وقت مبكر. إن المساءلة ليست شيئاً يتعين النظر فيه بعد وقوع الحدث. بل يجب أن تكون مبدأً محفزاً للعديد من الإجراءات التي نتخذها. ويجب ألا ينسى الجناة أبداً أن العدالة ستسود في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة فيست (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر ألبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة التي جاءت في الوقت المناسب.

وتؤيد ليتوانيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل جزر مارشال باسم مجموعة أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا.

إن المساءلة أمر أساسي لنزاهة العدالة الدولية وشرط مسبق مهم لتحقيق السلم والأمن الدوليين. إنها تشكل مبدأً أساسياً من مبادئ الأمم المتحدة.

لقد مر ١٤ أسبوعاً حتى اليوم منذ أن شنت روسيا حربها العدوانية غير المسوغة وغير القانونية وغير المبررة ضد أوكرانيا. وتتحمل روسيا وشريكتها بيلاروس المسؤولية الكاملة عن العواقب البعيدة المدى لهذه الحرب، التي تتراوح بين التهديدات للسلامة النووية والاستخدام

الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأحال المجلس أيضا حالتين إلى المحكمة الجنائية الدولية - الحالة في دارفور التي أحييت في عام ٢٠٠٥، والحالة في ليبيا في عام ٢٠١١. وبهذه الإجراءات، بعث المجلس برسالة واضحة إلى الضحايا مفادها أن العدالة ستتحقق وإلى الجناة بأنهم سيحاسبون. وتدعو تلك الرسالة أيضا إلى احترام وحماية القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولذلك، تتوقع الدول الأعضاء من المجلس أن يتصرف عندما تقع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مما يجعل استخدام حق النقض في مثل هذه الحالات مثيرا للقلق بشكل خاص. وهذا يشمل بالتأكيد الحالة في سورية. إن حق النقض الذي يُمارس في المجلس والذي يمنعه من الدفاع عن الضحايا أو الذي يسمح للجناة بالاعتقاد بأنهم يستطيعون التصرف مع الإفلات من العقاب هو في الواقع حق نقض يكبل السعي إلى تحقيق العدالة.

ولهذا السبب، تؤيد هولندا مدونة قواعد السلوك التي أعدها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات المجلس لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ولهذا السبب، ترحب بالمبادرة الفرنسية - المكسيكية التي تدعو الأعضاء الدائمين إلى التخلي عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

وهذا أمر وثيق الصلة أيضا بالحالة الراهنة في أوكرانيا، التي استخدم فيها الطرف المعتدي نفسه حق النقض (انظر S/PV.8979). وفي حالة عجز المجلس عن التصرف، وعندما يكون غير قادر على ذلك، سيتعين أن نسلك دروبا أخرى لضمان العدالة والمساءلة. ولهذا السبب، من المهم جدا أن ندعم جميعا تحقيق المحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في أوكرانيا، فضلا عن تحقيقاتها المتعلقة ببلدان أخرى.

وكما قالت الكاتبة الشهيرة إيزابيل الليندي ذات مرة، إن أخشى ما أخشاه هو استخدام السلطة والإفلات من العقاب ولهذا السبب، أنشأ المجتمع الدولي نظاما قائما على القواعد، بمعايير واضحة بما يكفل

الفريق، وكذلك قرار الدول الأعضاء الأخرى التي انضمت إليه مؤخرا. إن تقصي الحقائق وجمع الأدلة أمران حاسمان لمكافحة الإفلات من العقاب. ونرى أن التعاون بين المحققين الوطنيين على أساس الولاية القضائية العالمية سيعزز توثيق الجرائم المرتكبة وتعيينها ويساعد في تحديد هوية المسؤولين عن ارتكابها.

وفي ٦ أيار/مايو، استضافت ليتوانيا مؤتمرا دوليا بشأن الآليات القانونية لضمان المساءلة عن جريمة العدوان على أوكرانيا. ووقع المشاركون على بيان فيلنيوس الذي أكد من جديد ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية وأنه يجب محاكمة الأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مع التشجيع على إنشاء محكمة جنائية دولية مخصصة للتحقيق في جريمة العدوان ومقاضاة مرتكبيها. وسواصل جهودنا لمتابعة جميع السبل القانونية لضمان أن تسود المساءلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد زيلينراث (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيدة الرئيسة. ويسرني أن أراكم تتراأسون مجلس الأمن بعد ظهر اليوم.

تؤيد مملكة هولندا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل جزر مارشال، بالنيابة عن "فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا" وأود أن أتشاطر الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

إن لاهاي هي المدينة التي تفخر باستضافة محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والعديد من المنظمات الدولية الأخرى التي تؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على النظام القانوني الدولي والنهوض به. وضمان المساءلة عند ارتكاب جرائم دولية عنصر أساسي في ذلك النظام.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية بالغة الأهمية في ذلك الصدد، وقد أوفى بها في الماضي من خلال إنشاء المحكمة الدولية

الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ونضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار الهجمات على الأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمرافق الطبية والمدارس والملاجئ.

وتقود النتائج والتحقيقات التي أجريت حتى الآن في مدينتي بوتشا وماريوبول إلى استنتاج واضح بأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت هناك. ويشكل حجم جرائم الاعتداء الجنسي والعنف المرتكب ضد النساء والفتيات أيضا مصدر قلق بالغ. ويجب محاسبة مرتكبي تلك الجرائم وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتقديمهم إلى العدالة.

ونؤيد تأييدا تاما التحقيق الذي بدأه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا، بدعم من إحالات من ٤٣ دولة، بما في ذلك مقدونيا الشمالية. ونرحب أيضا بالتدابير التحفظية التي قررتها محكمة العدل الدولية والتي تأمر روسيا بتعليق عملياتها العسكرية والانسحاب فورا من الأراضي المحتلة.

وبصفتنا عضوا حاليا في المجلس الرئاسي الثلاثي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نود أن نسلط الضوء على آلية موسكو التابعة للمنظمة بوصفها أداة هامة تهدف إلى إثبات الحقائق وملابسات الحالات المحتملة لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بغية إحالتها إلى آليات المساءلة والمحاكم والهيئات القضائية الدولية ذات الصلة.

كما أن الاستفادة بصورة كاملة من آليات حقوق الإنسان القائمة وضمن التمويل المستدام لها أمر ضروري لدعم عمليات المساءلة. وتعتقد مقدونيا الشمالية أنه ينبغي لنا أن نستفيد على نحو أفضل من عمل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومن المعلومات التي تجمعها. واليوم، نود أن نؤكد من جديد دعمنا لتشكيل المجلس للجنة التحقيق بشأن أوكرانيا، ولا سيما لبدء اللجنة عملها بسرعة.

في الختام، سيكون من المهم بصفة خاصة في الفترة المقبلة كبح أي عملية سياسية يمكن أن تقوض المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة

تحقيق المساءلة حينما تنتهك تلك المعايير. وقد دافع المجلس عن ذلك المبدأ في الماضي، ونتوقع منه أن يفعل ذلك مرة أخرى، من أجل النظام القانوني الدولي وتحقيق العدالة للضحايا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مقدونيا الشمالية.

السيد دانييلوف فرتشكوسكي (مقدونيا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر حكومة ألبانيا على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم ونتمنى لها رئاسة ناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر.

وتؤيد مقدونيا الشمالية البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن جمهورية مقدونيا الشمالية ملتزمة بالنظام الدولي القائم على القواعد. وفي هذا السياق، نذكر بضرورة السعي إلى تحقيق المساءلة بفعالية وعلى نحو ذي مصداقية. ويجب أن نعزز العدالة والمساءلة بغية النهوض بعملنا في مكافحة الإفلات من العقاب. وننشاطر الرأي القائل بأن المحكمة الجنائية الدولية جزء لا يتجزأ من الهيكل المتعدد الأطراف الذي يدعم سيادة القانون. وهي مؤسسة مركزية في مكافحة الإفلات من العقاب والسعي إلى تحقيق العدالة.

وللمجلس دور حاسم في صون السلام والأمن الدوليين. وفي ظل الظروف الراهنة، يتطلب منا صون السلام والأمن أن نبذل كل جهد ممكن للبحث على التقيد بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن السعي إلى تحقيق المساءلة. وإعطاء الأولوية للمساءلة شرط مسبق لوقف ومنع انتهاكات القانون الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويشكل العدوان الروسي غير المبرر ودون سابق استقراز على أوكرانيا انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولجميع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ولقيم البشرية في المقام الأول. ولا تزال الضربات العشوائية الجماعية على المواقع المدنية مستمرة. وتواصل روسيا شن غارات في المناطق الحضرية، مما يحرم المدنيين والمدن من

في ذلك عمليات الاحتجاز والاختطاف غير القانونية، وتقييد الحق في حرية التنقل، وحظر التعليم باللغة الجورجية الأصلية، ضمن أمور أخرى.

وعلى الرغم من محاولات روسيا التوصل من مسؤولياتها واختلاق رواية ما يسمى الحقائق الجديدة، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكماً في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ يثبت بشكل قانوني حقيقة أن روسيا تحتل وتمارس سيطرة فعلية على منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا. ووجدت المحكمة أن روسيا مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في الميدان، بما في ذلك التطهير العرقي وإعاقة عودة المشردين داخليا إلى ديارهم.

ومما يؤسف له أن عدوان روسيا على جيرانها، الذي ينتهك القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد، هو نمط راسخ من أفعالها. لقد مر بالفعل أكثر من ثلاثة أشهر منذ أن بدأت روسيا عدوانها الشامل المتعمد وبدون سابق استغزاز وغير المبرر ضد أوكرانيا. وتشكل الهجمات العسكرية العشوائية التي تشنها روسيا، بما في ذلك استخدامها لأسلحة محظورة دولياً، انتهاكا خطيراً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومع استمرار القصف المستهدف للمدنيين والأعيان المدنية، نسمع تقارير يومية عن عمليات إعدام واغتصاب وتعذيب ومعاملة لا إنسانية وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترقى إلى جرائم حرب. وقد أدى العدوان الروسي المستمر بالفعل إلى واحدة من أسرع الأزمات الإنسانية وأزمات النزوح نمو في التاريخ الحديث.

ونؤكد من جديد تأييدنا الراسخ لاستقلال أوكرانيا وسيادتها، وحرمة حدودها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، بما في ذلك القرم. وندعو روسيا إلى الامتنال للتدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس، والتي تأمرها بالوقف الفوري للعدوان، وسحب جميع قواتها من كامل أراضي أوكرانيا، وتمكين جميع الآليات الإنسانية الدولية والمعنية بحقوق الإنسان من الوصول الفوري والأمن وغير المقيد.

لحقوق الإنسان. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لضمان إمكانية لجوء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة في عدوان روسيا المتهور وفي مناطق النزاع الأخرى في جميع أنحاء العالم إلى القضاء. ويجب معاقبة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع الجسيمة على أفعالهم وجرائمهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد دفاللي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للرئاسة الألبانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة والزاهرة بالمعلومات.

وتؤيد جورجيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل جزر مارشال، بالنيابة عن "فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا". وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد هما الأساس لعالم يسوده السلام والعدل والرخاء، في حين أن مبادئ القانون الدولي، مثل السيادة والسلامة الإقليمية وعدم استعمال القوة وحرمة الحدود، هي في صميم النظام الدولي القائم على القواعد. ومما يثير القلق أننا نشهد اليوم هجمات مستمرة على القانون الدولي والنظام القائم على القواعد. وفي ذلك الصدد، أود أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى تجربة بلدي.

ففي عام ٢٠٠٨، شنت روسيا عدواناً عسكرياً واسع النطاق على جورجيا، مما أدى إلى الاحتلال غير القانوني لجزأين لا انفصالان من بلدي، وإلى التطهير العرقي للسكان المحليين. وعلى الرغم من نداءات المجتمع الدولي، لا يزال مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين من الأراضي المحتلة محرومين من حقهم الأساسي في العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة.

وعلاوة على ذلك، نرى يوميا انتهاكات جسيمة ومستهدفة عرقياً لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وعلى طول خط الاحتلال، بما

والعنصر الحاسم الثالث هو استعادة حقوق وكرامة الضحايا والناجين. فمنذ عام ٢٠٢٠، عملت اليابان كعضو في مجلس إدارة الصندوق العالمي للناجين من آثار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وستساهم بمليون يورو، بالإضافة إلى ٤ ملايين يورو ساهمنا بها حتى الآن، لكفالة حصول الناجين على التعويضات وسبل الانتصاف. وستواصل اليابان المشاركة بنشاط في الدعوة العالمية إلى تعزيز التعاون الدولي لكفالة استعادة الضحايا فعليا من العدالة وسبل الانتصاف والمساعدة. وتؤيد اليابان بقوة الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة والمساءلة. إن احترام سيادة القانون والحفاظ على السلام لن يتحققا أبدا بدون التصدي للإفلات من العقاب. وستواصل اليابان العمل مع شركائنا لتحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد زانيسن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة. ويسعدني جدا أن أراكم تترأسون الجلسة. ونتمنى لألمانيا التوفيق في رئاستها المهمة لمجلس الأمن، ونشكرها أيضا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المناسبة التوقيت والبالغة الأهمية. وأتوجه بالشكر أيضا إلى مقدمي الإحاطات على رؤاهم القيمة.

وتؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بضع نقاط بصفتي الوطنية.

في اجتماع بصيغة آريا حول المساءلة عقد في أوكرانيا في ٢٧ نيسان/أبريل، أُدينَت الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا بالإجماع - باستثناء المعتدي وعدد قليل من حلفائه بالطبع. وفي ذلك الاجتماع ومنذ ذلك الحين، ونحن ندين العنف الوحشي المرتكب ضد المدنيين خلال الحرب المستمرة، وقد دعونا مرارا وتكرارا إلى المساءلة عن الجرائم المرتكبة.

وبعد ستة أسابيع - في اليوم ١٠٠ من الحرب - لا تزال روسيا تشن عدوانها على أوكرانيا، مستخدمة أسلوبا وحشيا لا يمكن تصوره ضد المدنيين. وتظهر حقائق جديدة مثيرة للقلق كل يوم. فالحرب

كما ندعو روسيا إلى أن تفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالمناطق المحتلة من جورجيا، من خلال الوفاء باتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وفي الختام، أحث المجتمع الدولي على ألا يدخر وسعا لكفالة المساءلة عن جميع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نستند جميع الآليات القانونية الدولية ذات الصلة لكفالة تحقيق العدالة في الجرائم والانتهاكات الخطيرة ومحاسبة الجناة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ألبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر القاضية دونا هيو، رئيسة محكمة العدل الدولية، السيدة باشلييت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والبروفيسور أكانيدي، على إحاطتهما.

وأود أن أؤكد على ثلاثة عناصر حاسمة لدعم سيادة القانون في العلاقات الدولية وأن أشاطركم الإجراءات الملموسة التي اتخذتها اليابان في ذلك الصدد.

العنصر الأول هو موضوع جلسة اليوم: تعزيز المساءلة. والحالات التي يتم فيها التغاضي عن انتهاكات القانون الدولي ولا يخضع أحد للمساءلة عنها ستكون لها تداعيات في أماكن أخرى من العالم وستقوض بشكل خطير استقرار المجتمع الدولي وازدهاره. ولهذا السبب، أحالت اليابان الحالة في أوكرانيا إلى المحكمة الجنائية الدولية وتتطلع إلى استمرار مضي المدعي العام خان في التحقيق. وترحب اليابان أيضا بجهود الأمم المتحدة لتعزيز المساءلة في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك في سوريا.

والعنصر الثاني هو تعزيز المسؤولية الوطنية عن سيادة القانون. فقد اضطلعت اليابان بدور رائد في تقديم الدعم للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا منذ إنشائها. وقد وفرت محاكمات تلك المحاكم خطوات حاسمة نحو اختتام عملية السلام برمتها في كمبوديا وأسهمت في إقامة العدل وتعزيز سيادة القانون في البلد.

تم توفير تمويل إضافي لبعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في أوكرانيا. وبغية جعل التحقيقات فعالة وسريعة قدر الإمكان، سيقوم فريق من الخبراء بدعم هذه العملية.

وفي الحالات التي لا يمكن فيها للمحكمة الجنائية الدولية البت في حالة محددة، من المهم أن تتولى الولايات القضائية الوطنية هذه المهمة. وتحقق هذه الإجراءات، التي كثيرا ما تتم في إطار مبدأ الولاية القضائية العالمية، بعض العدالة للناجين. كما أنها تبعث برسالة واضحة إلى الجناة مفادها أنه لا يوجد إفلات من العقاب على فظائعهم. وكما ذكر عدة مرات اليوم فيما يتعلق بسورية، سيواصل المدعون العامون الألمان التحقيق في القضايا الخاضعة للولاية القضائية العالمية ضد جلادي النظام السوري. كما سيواصلون ملاحقة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش. كما فتح المدعي العام الاتحادي الألماني تحقيقات هيكلية في جرائم الحرب المرتكبة في أوكرانيا لتمهيد السبيل لإصدار لوائح اتهام فردية بتهم ارتكاب جرائم حرب. وعلاوة على ذلك، سنواصل تزويد السلطات الأوكرانية بالمعدات اللازمة للمساعدة في إجراء العديد من التحقيقات الصعبة على أرض الواقع.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الوقوف متحدا وأن يدعم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فالقانون الدولي يمثل كل شخص وهو المقياس لكل حكومة في جميع أنحاء العالم. لقد تأخر الوقت اليوم، ونحن البلد الـ ٤٩ على قائمة المتكلمين، ولكن لدينا سؤال نود أن نطرحه على المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التي ذهبت إلى الصين ونشرت بيانا عن حالة حقوق الإنسان، ولا سيما بشأن منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي. ومتابعة لهذه الزيارة، نود أن نسأل، ما هي خطواتها التالية للإسهام في تحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق والمنهجية المبلغ عنها في هذه المنطقة؟ ومتى ستنتشر تقريرها عن الحالة هناك؟

في الختام، يرى بلدي أنه يتحتم علينا توثيق جرائم الحرب وإدانتها وملاحقة مرتكبيها في جميع أنحاء العالم - من خلال الصكوك الدولية والنظم القانونية الوطنية. ويجب أن يفهم الجناة - أيا كان منصبهم أو

العدوانية غير المبررة وبدون سابق استغزاز وغير القانونية التي يشنها الاتحاد الروسي هي عمل ضد الأفكار التأسيسية للأمم المتحدة ومبادئها الأساسية. وهي انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، وانتهاك خطير للسلامة الإقليمية لأوكرانيا، وعمل ضد الحقوق الأساسية لكل إنسان يعاني من العدوان.

إن الجرائم والفظائع وانتهاكات للقانون الدولي التي ترتكبها روسيا، وقبل كل شيء قتل هذا العدد الكبير من الأبرياء نتيجة للحرب، يجب أن تتوقف فوراً. ويجب محاسبة الجناة وفقا للقانون الدولي.

وأكرر - يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب. ويجب محاسبة مرتكبي الفظائع في أوكرانيا وغيرها، بمن فيهم جميع مسؤولي الدولة المكلفين والقادة العسكريين. وفي رأينا، لا تعني المساءلة التحقيقات الجنائية والمقاضاة فحسب، بل تنطوي أيضا على مسؤولية الدول. ونحث الاتحاد الروسي بقوة على الامتنثال للأمر الملزم قانونا الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس.

وألمانيا ملتزمة التزاما قويا بالمساءلة والنظام الدولي القائم على القواعد. ولذلك نرحب بجهود أوكرانيا لتقديم التماس إلى الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة لكي يتمكن من إصدار حكم بشأن العمل العسكري الروسي ومزاعمه التي لا أساس لها من الصحة. وستستكشف ألمانيا جميع الخيارات الممكنة لدعم أوكرانيا في إجراءاتها أمام محكمة العدل الدولية. ويكتسي التحقيق الذي يجريه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أهمية أكثر من أي وقت مضى. ويتعين علينا كفالة أن يكون المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مجهزا تجهيزا جيدا للاضطلاع بعمله بأكبر قدر ممكن من الفعالية والسرعة. ويتحتم على المجتمع الدولي ككل أن يدعم التحقيقات الجارية وجمع الأدلة على الجرائم المرتكبة.

وتظل المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها آلية قائمة تضم ١٢٣ دولة طرفا، محور جهودنا لتقديم أولئك الذين ارتكبوا جرائم دولية في أوكرانيا إلى العدالة. وستساهم ألمانيا بمبلغ إضافي قدره مليون يورو للمحكمة الجنائية الدولية، وستتدب موظفين للعمل في المحكمة. كما

والوضوح الصارخ، ولكنه تصرف بشأنها بمثل هذه السلبية.“
(A/75/532، الفقرة ٣٧).

ويعاني الشعب الفلسطيني من أطول أزمة حماية وأزمة مساءلة في العالم. وهذه الحالة تستدعي اتخاذ إجراءات حاسمة تتجاوز الإدانات لإنهاء أطول احتلال عسكري في العالم، وهو احتلال لا يكلف المحتل شيئاً ويحافظ عليه الإفلات من العقاب ويهيئ له أسباب البقاء.

وإذ أخطب المجلس اليوم، لا يزال ملايين الفلسطينيين لاجئين غير قادرين على العودة إلى ديارهم. ويرزح الملايين تحت نير احتلال عسكري عنيف وحكم استعماري. ويعيش نحو مليوني شخص تحت حصار لاإنساني في غزة منذ ١٥ عاماً. ويعيش عشرات الآلاف تحت تهديد التهجير القسري في مسافر يطا والقدس وغور الأردن. وهناك شعب بأكمله لا يزال يعاني من نزع الملكية والتشريد والتمييز والحرمان من الحقوق. وإذ أخطب المجلس اليوم، لا يوجد فلسطيني في مأمن. وأولئك الذين صُمم القانون لحمايتهم هم الأكثر ضعفاً وعرضة لجرائم هذا الاحتلال غير القانوني. ومواطنونا المدنيون، بمن فيهم الأطفال، يُقتلون يومياً. والنساء والصحفيون والعاملون الصحيون والمدافعون عن حقوق الإنسان مستهدفون، ويُقتلون في وضح النهار، على أيدي الجناة الذين يعتقدون أنه ليس هناك ما يدعوهم للقلق. متى سيثبت في نهاية المطاف أنهم مخطئون؟

فإما أن ندافع عن المساءلة أو نقف ضدها. وتسمح العدالة الانتقائية بالحرمان من العدالة؛ ولذلك، فهي تتغاضى عن الظلم وتديمه. كيف يمكننا أن نسمي نظامنا المتعدد الأطراف قائماً على القانون الدولي عندما يكون هناك مرتكبو جرائم لا يُحاسَبون أبداً وضحايا محرومون دائماً من العدالة؟ وإذا أراد أي بلد أن يُعترف به كنصير للمساءلة، فإنه لا يستطيع في الوقت نفسه أن يعرقل المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. لقد أصبحت فلسطين مقياساً لمصادقية الدعوات إلى العدالة والمساءلة.

وقد أدان مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية ومجلس حقوق الإنسان والمقررون الخاصون والهيئات المنشأة بموجب

رتبتهم - أنه لن تكون هناك فترة راحة أو ملاذ آمن لهم. وستظل ألمانيا ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. ونحن مدنيون بذلك لضحايا الجرائم الفظيعة ولأسرهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البعثة المراقبة لدولة فلسطين.

السيد بامية (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نهنيئاً ألبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن وعلى عقد جلسة اليوم الهامة بشأن المساءلة والعدالة. نشارك الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات البارزين على جهودهم وعلى إحاطاتهم التي قدموها.

في نهاية الحرب العالمية الثانية، قرر المجتمع الدولي أنه لا بد من إقامة نظام دولي قائم على القانون. وسنّ قواعد ليست موجهة ضد أحد، بل لصالح الجميع، من أجل النهوض بعالم أكثر عدلاً وسلاماً. ولكن إذا أسميناهما قواعد، فيجب على الجميع الالتزام بها. ويجب إما احترامها أو المعاقبة على انتهاكها. وهذا ينطبق بصفة خاصة على أشد الجرائم خطورة - الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان. ولا توجد سيادة للقانون من دون إنفاذ له، والقانون الدولي ليس استثناء.

إن المساءلة أمر بالغ الأهمية لردع ارتكاب الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا. وهي تهدف إلى الاستعاضة عن الخوف بالأمل في قلوب الناجين والاستعاضة عن الغطرسة بالخوف في عقول معذبيهم. وهي تعني كفالة عدم وجود ملاذ آمن لمرتكبي الجرائم وليس عدم وجود ملاذ آمن للضحايا.

وفي فلسطين، نحن مؤهلون تماماً للتكلم عن أهمية المساءلة، إذ تحملنا عواقب غيابها لفترة طويلة جداً. وكما ذكر المقرر الخاص السابق لمجلس حقوق الإنسان س. مايكل لينك:

”لا توجد حالة دولية خطيرة أخرى لحقوق الإنسان ... في العالم اليوم، تكلم عنها مجلس الأمن بمثل هذا الكم

وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأن أشكر مقدمي الإحاطات الذين تكلموا قبلي على ملاحظاتهم القيمة ووجهات نظرهم الجديدة بشأن موضوع اليوم.

يستند النظام العالمي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية إلى ثلاث مجموعات من الالتزامات المتشابكة والمتعاضدة: الالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر استخدام القوة وتشجع الدول على تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية؛ ومبادئ مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة التي ترتكبها الدولة في إدارة علاقاتها الدولية؛ ومسؤولية كل دولة عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع. وفقا لتلك الترتيبات، وبموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. على مر السنين، أسهم المجلس، في اضطراره بمهامه، في مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات والجرائم الجسيمة بطرق محددة وعملية ومتنوعة. إن تاريخ المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة وصل اللحظة الحاسمة عندما اختار المجلس إنشاء محاكم مخصصة مع ولاية لتعزيز المساءلة عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مطبقا بذلك طائفة واسعة من سلطاته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

على الرغم من ذلك الموقف والالتزام القويين اللذين كثيرا ما أعلنهما المجلس، لا تزال انتهاكات القانون الدولي قائمة في أجزاء كثيرة من العالم، ولا تزال تؤثر سلبا على السلم والأمن الدوليين.

إن الانتقائية والكيل بمكيالين في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ومقرراته، ولا سيما تلك المتعلقة بالنزاعات التي طال أمدها، لا تزال تمثل سببا رئيسيا للقلق. في الواقع، لقد ثبت أن ذلك يمثل نقطة الضعف في النظام. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مفاهيم مثل المسؤولية عن الحماية، على النحو المبين في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، تبعث على الانقسام، لا سيما وأن تطبيقها لا يزال مدفوعا فقط باعتبارات سياسية. ونتيجة لذلك، فإن الانتهاكات الجسيمة في حالة

معاهدات حقوق الإنسان الأعمال الإسرائيلية مرارا وتكرارا، ومع ذلك لا تزال إسرائيل محمية من عواقب أعمالها. وحتى عندما ننضم إلى المحكمة الجنائية الدولية، سعيا إلى تحقيق العدالة بدلا من الانتقام، يحاول البعض ردع المحكمة بدلا من ردع المجرمين. كيف يتوافق ذلك مع الدعوات إلى المساءلة؟ إن الكثيرين ينظرون إلى الوضع في فلسطين على أنه اختبار حاسم لمصادقية المحكمة الجنائية الدولية وحيداتها - وهو اختبار لا يمكنها تحمل الفشل فيه.

ولا يوجد ادعاء أكثر خزيا وإساءة من القول بأن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تعوق جهود السلام. فكيف يمكن أن يكون العمل على ردع ووقف الجرائم المرتكبة ضد الأبرياء متناقضا مع السعي إلى السلام، في حين أن السماح بارتكاب هذه الجرائم والتمكين من ارتكابها يتفق بطريقة أو بأخرى مع السعي إلى تحقيق السلام؟ لا يمكن أن يكون الأمر كذلك، لا من الناحية النظرية ولا في الواقع.

ختاما، وعلى الرغم من حرمان الشعب الفلسطيني من الحماية لعقود، فإنه لا يزال يؤمن بالقانون الدولي وسلطته. وندعو إلى دعم سيادة القانون. وينبغي تلبية نداءاتنا، لا أن يتم إدانتها أو إنكارها. ويجب وضع حد للاستثنائية الممنوحة لإسرائيل. فهي تتناقض مع النظام القائم على القانون الدولي وتشجع العدوان الإسرائيلي وتطيل أمد الإجحاف التاريخي بحق الشعب الفلسطيني مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

إننا نعرف نتيجة الإفلات من العقاب. إذ يمكن ملاحظة ذلك في الحياة التي يعيشها الفلسطينيون اليوم في ظل الاستعمار والفصل العنصري. لقد حان الوقت لمسار مختلف، والمساءلة وحدها يمكن أن تمهد هذا الطريق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي الرئاسة الألبانية على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام المتعلق بتعزيز المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

المتحدة من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وكرامة الإنسان وقدره، والحقوق المتساوية للرجل والمرأة، بينما أعلنت تصميمها على تعزيز التقدم الاجتماعي للجميع. ويشدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على ما يلي:

”لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والرعاية الطبية، والخدمات الاجتماعية الضرورية“.

على الرغم مما سبق، فإن ما يسمى بالمجتمع الدولي، وبشكل أكثر تحديداً، بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، خذلوا أكثر من ثلث البشرية، أي أنه يوجد أكثر من ٢,٥ مليار شخص، يعانون اليوم، وفقاً لخبراء مستقلين في الأمم المتحدة، من الآثار السلبية لسن وتنفيذ تدابير قسرية انفرادية بصورة غير قانونية في أكثر من ٣٠ بلداً. وهذه التدابير، بكل المقاييس، لا تمثل انتهاكات صارخة للقانون الدولي فحسب، بل تمثل أيضاً انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة والتنمية والغذاء والصحة، من بين حقوق أخرى كثيرة.

أما والأمر كذلك، فيجب أن نعترف بأن المسألة التي ينظر فيها المجلس اليوم تنطوي على تناقض أساسي. وهناك تناقض واضح في إثارة موضوع المساءلة والعدالة عندما يجلس على هذه الطاولة نفسها ممثلون لحكومات، مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، الذين يسعون بأفعالهم المتعمدة، إلى قتل شعوب بأكملها عن طريق التجويع والفقر والمرض. ولا يمكن الحديث عن المساءلة والعدالة، بينما نشجع، في الوقت نفسه، في هذا الجهاز على مناخ الإفلات من العقاب الدولي، والذي يشجع في نهاية المطاف على ارتكاب الجرائم التي تسعى هذه البلدان من خلالها إلى إشباع رغبتها في هيمنة الاستعمار الجديد بأي ثمن.

في عام ١٩٧٠، أشار إعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، إلى أنه من واجب الدول الامتناع في علاقاتها الدولية عن ممارسة، أو تطبيق، أو تشجيع الإكراه، أو التدابير الاقتصادية، أو السياسية، أو

الاحتلال غير القانوني بولايات واضحة من مجلس الأمن يمكن أن تتحول بسهولة إلى إبادة جماعية، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية مع انعدام التدقيق والتحصيص والمساءلة على الصعيد الدولي.

إن نزاع جامو وكشمير مثال صارخ على هذا الاحتلال الوحشي حيث جرى الاستخفاف بالقانون الدولي لعقود. وطيلة السنوات الـ ٧٥ الماضية، لم تحرم الهند بشدة الشعب الكشميري من حق تقرير المصير فحسب، بل ارتكبت أيضاً انتهاكات جسيمة ومنهجية للقانون الدولي. وقد لجأ أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ جندي هندي، كانوا منتشرين في وادي كشمير لعقود، إلى أسوأ أشكال التعذيب، والاعتصاب، والتسليم، والتجوير القسري، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الجنائي الدولي، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين المدنيين في شكل بنادق خرطوش، مما أدى إلى إصابة شباب أبرياء بالعمى، وإصابة كثيرين آخرين. لقد نهبوا المدن والقرى والأحياء لفرض ما وصفه قادة الهند أنفسهم بالحل النهائي لجامو وكشمير.

منذ ٥ أغسطس ٢٠١٩، شرعت الهند في خطة شريرة لتحويل الأراضي المحتلة من ولاية ذات أغلبية مسلمة إلى أرض ذات أغلبية هندوسية، منتهكة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي. واسترضاء المجتمع الدولي لن يؤدي إلا إلى تشجيع المزيد من الإفلات من العقاب. وندعو مجلس الأمن إلى أن يحيط علماً فوراً بالأدلة الدامغة على تلك الجرائم الدولية في كشمير التي تحتلها الهند، وأن يحاسب المسؤولين والموظفين الهنود على هذه الأفعال، والفظائع، والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إن التقيد العالمي والثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أمر حتمي ليس لضمان مصداقية منظومة الأمم المتحدة وشرعيتها فحسب، بل أيضاً لتعزيز المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا.

السيد بيريز أيسنتاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في الميثاق التأسيسي لمنظمتنا، أكدت شعوب الأمم

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ملاحظات سفير الولايات المتحدة السابق لدى فنزويلا، وليام براونفيلد، الذي أشار في عام ٢٠١٨ إلى ما يلي:

”يجب علينا أن نعبر هذا الأمر عذاباً، ومأساة ستستمر حتى تصل إلى نهايتها ... وإن كان بإمكاننا أن نفعل شيئاً لتسريع ذلك، فيجب علينا القيام به، ولكن يجب علينا أن نفعله مع إدراكنا بأن هذا سيكون له تأثير على ملايين الناس الذين يواجهون أصلاً صعوبات في العثور على الغذاء والأدوية ... لا يمكننا القيام بذلك والتظاهر بأنه لن يكون له تأثير، علينا أن نتخذ قراراً صعباً، فالنهاية المرجوة تبرر هذه العقوبة القاسية“.

وينص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن جريمة الإبادة تشمل الفرض المتعمد لظروف معيشية، بما في ذلك الحرمان من الحصول على الغذاء أو الدواء، الذي يؤدي إلى تدمير جزء من السكان. ومن الواضح أن البيانات التي ذكرتها سابقاً تشكل اعترافاً صريحاً من جانب حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في حق شعب بلدي.

وعلى ذلك الأساس نشجب اليوم أمام هذه الهيئة، أخطر وأقصى الانتهاكات المنهجية - من قبل جميع الحكومات التي تدعو إلى التدابير القسرية الانفرادية وتطبيقها، دون عقاب - لحقوق الإنسان والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي والقانون التجاري الدولي وقانون المسؤولية الدولية، فضلاً عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛ وللمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛ وللأحكام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان؛ وللقواعد التي تحكم حصانات الدول وممتلكاتها.

وفي ذلك السياق، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب ليس فقط عن أسفنا، بل كذلك عن قلقنا البالغ. واليوم، إذ تواجه البشرية تحديات متعددة وتهديدات مشتركة، وإذ أننا مدعوون، بطريقة لم يسبق لها مثيل

أي نوع آخر من التدابير ضد الاستقلال السياسي أو السلامة الإقليمية لأي دولة، أو تحقيق إخضاعها. وفي عام ١٩٨٦، قضت محكمة العدل الدولية، من جانبها، بأن أساليب الإكراه، في ضوء مبدأ عدم التدخل، لا تعتبر قانونية عندما تسعى إلى التدخل في الشؤون السيادية للدول، مثل اختيار نظامها السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، أو رسم سياستها الخارجية.

في ضوء تلك الحالة، نؤكد مجدداً في هذه الجلسة أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد غير قانونية بلا منازع، وهي جزء من عملية مدروسة بعناية لكي تلحق الألم والمعاناة. إنها سياسة عدوانية مخططة ومتعمدة، وجرى تصعيدها في خضم أسوأ جائحة حدثت في المائة سنة الماضية، لانتهاك حقوق الإنسان لشعوب بأكملها، بما في ذلك ٣٠ مليون رجل وامرأة في فنزويلا.

منذ عام ٢٠١٥ على الأقل، عندما أعلنت الولايات المتحدة بصفاقة بأن بلدنا يشكل تهديداً كبيراً لأمنها، تم تطبيق أكثر من ٥٠٢ تدبير قسري أحادي الجانب، وتقييدي وعقابي غير قانوني ضد فنزويلا. إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرض على بلدنا بحكم الأمر الواقع، وبطريقة معقدة، أدى إلى خسائر بشرية ومالية كبيرة للأمة الفنزويلية، فضلاً عن سرقة ما لا يقل عن ٣٠ مليار دولار من حسابات وممتلكات الجمهورية الفنزويلية في الخارج، بالإضافة إلى فقدان أكثر من ١٤ طناً من احتياطات بلدنا من الذهب، التي نهبتها الحكومة البريطانية.

ووفقاً لما ذكره مستشار الأمن القومي السابق في الولايات المتحدة جون بولتون، فإن التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي سنّها بلده، تُطبق بدون أي تفويض من مجلس الأمن، أي أن ذلك البلد يسعى بصورة غير مشروعة إلى استخدام القوة الاقتصادية الهائلة للولايات المتحدة من أجل خدمة مصالح حكومتها؛ وبعبارة أخرى، لممارسة الضغوط على الدول الأخرى، وإخضاع إرادتها السيادية، والحصول على شتى المزايا منها، على أساس استثنائي ليس له وجود، وتسعى من خلال ذلك إلى تحويل قوانينها الوطنية إلى قوانين عالمية.

ولجنة تقصي الحقائق ووحدة البحث عن الأشخاص الذين يعتبرون مفقودين ووحدة الضحايا، بهدف ضمان حقوق الضحايا وضمان مشاركتهم في مختلف العمليات والعمل وفقا للمبدأ الأساسي المتمثل في أنه لا سبيل إلى السلام من دون الاعتراف بالمسؤوليات والحقوق المضمونة للضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار.

ثانياً، ما كان لنا أن نطور الإطار المؤسسي الحالي بدون تجاربنا السابقة فيما يتعلق بقانون العدالة والسلام لعام ٢٠٠٥، الذي عالج الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الجماعات المسلحة. وقد عُلِّمنا ذلك الإطار أيضاً مزايا تركيز جهودنا التحقيقية على القضايا الكلية بغية توضيح المساءلة وأنماط ارتكاب تلك الأنواع من الجرائم، ولا سيما من جانب أولئك الذين يتحملون أعلى مستوى من المسؤولية.

ثالثاً، من الواضح لكولومبيا أن جميع الجهود المبذولة في مجال المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الوطني يجب أن تتوافق مع التدابير المتخذة على الساحة الدولية وأن تتسق بشكل دائم مع الهيئات المتعددة الأطراف. ولذلك، استفاد بلدنا من دعم كل من المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة عموماً، مما أسفر عن إنجازات استمرت في الأجل الطويل.

رابعاً، بينما يجب التصدي للجرائم التي وقعت في الماضي، يجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن على الدول التزامات أخرى كثيرة. ولذلك فإن التخطيط التفصيلي أمر حيوي من أجل تحديد مصادر التمويل الطويل الأجل لتحقيق نتائج تجعل هذه العمليات عمليات لا رجعة فيها.

خامساً، إن مشاركة النساء ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي وغيرها من الفئات الضعيفة أمر حاسم لنجاح أي عملية من هذا القبيل.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، اتخذ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية قراراً بإغلاق الدراسة الأولية المتعلقة ببلدي التي كانت مفتوحة منذ عام ٢٠٠٤. وبقيامه بذلك، أكد المدعي العام من جديد

وفي إطار تعددية أطراف فعالة وشاملة، إلى العمل معاً لتعزيز التعاون والتضامن الدوليين، فإننا نلاحظ في الوقت نفسه أكبر موجة من التدابير القسرية الانفرادية وأكثرها عدوانية منذ الحرب العالمية الثانية. ونود أن نحذر من الأخطار والعواقب الوخيمة التي ستترتب بلا شك عن هذه السياسة الإجرامية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على حياة ورفاه جميع شعوبنا، ولا سيما أشدها ضعفاً.

وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تختتم كلمتها بالدعوة العاجلة إلى الإلغاء الكامل والفوري لجميع ما يسمى بالجزاءات وإلى إنشاء آليات توفر الاهتمام الواجب والتعويضات للضحايا، حيثما ارتكبت أخطر الجرائم، من ناحية، وتعزز المساءلة والعدالة، من ناحية أخرى.

ويجب علينا أن ننهي دورة الإفلات من العقاب السائدة التي أدت إلى التشجيع على ارتكاب جرائم فظيعة وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي ضد شعوب وأمم بأكملها، تعاقب لمجرد أنها قررت، بطريقة حرة وسيادية، أن تقرر مصيرها بنفسها وأن ترفض أي محاولة للسيطرة الأجنبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة أربوليدا نينو (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): نرحب بهذه المناقشة، التي تسلط الضوء على أهمية المساءلة عندما يواجه المجتمع الدولي انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

ففي عصر المساءلة هذا، ينبغي أن تركز جهود الأمم المتحدة على تعزيز الآليات القائمة المصممة للتصدي للجرائم المرتكبة في سياق النزاع المسلح وغيره من حالات العنف وجعلها أكثر فعالية، فضلاً عن ضمان جبر الضرر للضحايا ومنع نشوب نزاعات جديدة. وفي ذلك السياق، نود أن نسلط الضوء على بعض الدروس المستفادة في كولومبيا.

أولاً، إن ترتيبات العدالة الانتقالية الجارية في كولومبيا تشكل في جوهرها ضحايا الجرائم الخطيرة التي ارتكبت على مدى سنوات من العنف في البلد. وقد أنشئ الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام

الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول. ونحن نعتبر تلك المبادئ مقدسة.

وبموجب الميثاق، يضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في دعم النظام الدولي وسيادة القانون التي يقوم عليها. وهو يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن. ولدى دراسة الخطوات التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها لتعزيز المبادئ القانونية الدولية للمساءلة وآليات المساءلة ذات الصلة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها لكي يكون لها أثر في الممارسة العملية، تحت الفلبين الدول الأعضاء على إعادة النظر في الوثائق المتصلة بالميثاق، ولا سيما إعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء بموجب القرار ٣٧/١٠ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢.

وينص الإعلان على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تساعد في تعزيز دور المجلس في أي حالة من المرجح أن تعرض صون السلم والأمن الدوليين للخطر، إذا سمح لها بأن تستمر. وتحقيقاً لتلك الغاية يمكن للدول الأعضاء، في جملة أمور، أن تتخذ الإجراءات التالية.

أولاً، يمكن للدول الأعضاء أن تسترعي انتباه مجلس الأمن إلى أي نزاع أو حالة قد تؤدي إلى احتكاك دولي أو تثير نزاعاً.

ثانياً، يمكن للدول الأعضاء أن تحث مجلس الأمن على الاستفادة على نطاق أوسع من الفرص المنصوص عليها في الميثاق لاستعراض المنازعات أو الحالات التي من المرجح، إذا سمح لها بالاستمرار، أن تعرض صون السلم والأمن الدوليين للخطر.

ثالثاً، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في زيادة الاستفادة من قدرة مجلس الأمن على تقصي الحقائق، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويجوز لمجلس الأمن أيضاً أن يطلب فتاوى من محكمة العدل الدولية بشأن المسائل القانونية الناشئة في نطاق أنشطته، بما في ذلك المسألة الراهنة المتمثلة في إضفاء الطابع المؤسسي على المبادئ القانونية الدولية للمساءلة وآليات المساءلة ذات الصلة بغية إحداث أثر عملياً. وفيما يتعلق بالسبل والوسائل الأخرى لتعزيز آليات المساءلة على مستوى الدولة والمستويين الإقليمي والدولي، فإن الآراء الأولية للفلبين هي كما يلي.

أن مؤسساتنا القضائية، أي مؤسسات العدالة العادية والانتقالية، مجهزة تجهيزاً كافياً لإقامة العدل على نحو سليم وتقي بالمعايير الدولية. ولاحظ المدعي العام أن تلك المؤسسات لديها القدرة اللازمة لتحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة ذات الاهتمام الدولي التي ربما تكون قد ارتكبت على أراضيها أو ارتكبتها مواطنون.

ومع مراعاة كل التقدم الذي أحرزته كولومبيا، فإنها عضو في فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا، وبهذه الصفة تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جزر مارشال بالنيابة عن الفريق.

وقد كان شاغلنا الرئيسي منذ بدء العدوان هو السعي إلى اتخاذ إجراءات يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذها لضمان ألا تمر الجرائم المرتكبة من دون عقاب. ونعتقد أنه يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضطلع بالمسؤولية عن ضمان عمل مختلف عمليات المساءلة القائمة في أوكرانيا بطريقة منسقة. ويجب علينا أن نشجع المبادرات التي تشدد باستمرار على حماية الضحايا والممارسة الكاملة لحقوقهم.

وكولومبيا نموذج لعملية تكفل، بدعم دولي، المساءلة وتمكن العدالة من التصدي للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. ونثق بأنه يمكن لمجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، فضلاً عن الدول الأعضاء نفسها، تعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي، بطريقة مشتركة ومنسقة، على المبادئ القانونية الدولية التي تقوم عليها المساءلة بغية توطيد وحماية أحد أعظم إنجازات البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد بيناراند (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا أن نشارك في هذه المناقشة بشأن وضع استراتيجية عالمية لتعزيز دور المجتمع الدولي في مساءلة الدول ومن يتصرفون بالنيابة عنها عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

إن القانون الدولي هو حجر الزاوية في النظام الدولي. وميثاق الأمم المتحدة هو نقطة انطلاقنا الأساسية، إذ يعدد مبادئ القانون

نعبر عن التقدير لعقدكم هذه الجلسة المهمة بشأن تعزيز المساءلة والعدالة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

مما لا شك فيه أن القانون الجنائي الدولي قد خطى خطوات كبيرة خلال العقود الماضية نتيجة تطور الممارسة الدولية في هذا المجال وإنشاء المحاكم الدولية المختصة بقضايا المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية المرتكبة التي أرست القواعد القانونية ووجهت أنظار المجتمع الدولي لخطورة هذه الجرائم ودعمت مفهومه عدم الإفلات من العقاب.

وبهذا الخصوص، يؤكد الأردن على الدور الكبير الذي أدته محكمتا رواندا ويوغوسلافيا السابقة، والذي تؤديه حاليا المحكمة الجنائية الدولية في ترسيخ العدالة الجنائية الدولية. إلا أنه وعلى الرغم من التقدم الذي حصل في العقود الماضية، ما زلنا نرى استمرارا في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، وبخاصة في ظل النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وعدم وجود ردع كاف من المجتمع الدولي من ارتكاب الجرائم الدولية.

لا يمكن تلخيص أسباب ذلك في هذه المداخلة القصيرة، ولكن من أهم الأسباب لاستمرار الانتهاكات والإفلات من العقاب هو غياب الإرادة السياسية والانتقائية في التعامل مع الجرائم المرتكبة اعتمادا على الوقت أو النزاع، ودخول العوامل السياسية في تطبيق الملاحقة الجنائية في المحاكم الدولية.

ولأسف، لم يرق مجلس الأمن بتأدية دور فاعل في غالبية حالات ارتكاب الجرائم الدولية في الأكثر خطورة نتيجة للاعتبارات التي ذكرتها أعلاه.

إن اغتيال الصحفية الفلسطينية شريين أبو عاقلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية هو مثال واضح على التعامل الانتقائي داخل المجلس مع الجرائم الدولية، حيث منعت الاعتبارات السياسية لبعض أعضاء المجلس حتى وصفها كجريمة حرب في البيان الصحفي الصادر عن المجلس (SC/14891).

فيما يتعلق بالتوثيق، ورسم خرائط للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وتحديد هوية مرتكبي الجرائم الدولية على الصعيد الوطني، لا بد من سن تشريعات ذات صلة. وقد سنت الفلبين قانونا بشأن الجرائم المرتكبة ضد القانون الدولي الإنساني والإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية يعرف الجرائم الدولية ومرتكبيها.

وفيما يتعلق بتعزيز المساءلة، فإن شبكة المساءلة المقترحة بين محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومختلف النظم القانونية والمؤسسات الإقليمية تحتاج إلى مزيد من الدراسة. ويمكن للدول الأعضاء أن تطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن تفعيلها لكي تواصل الجمعية العامة دراستها، بما في ذلك عن طريق اللجنة السادسة.

وفيما يتعلق بالمشاركة، ترى الفلبين قيمة في بناء القدرات من خلال تثقيف الفئات السكانية الضعيفة وتنوعيتها بقضايا المساءلة. وغالبا ما يُتاح للفئات الأضعف أقل قدر من إمكانية الوصول إلى المعلومات عن حقوقها وفرصها. وتشكل وسائل الإعلام والمجتمع المدني ومنظمات الضحايا فئة مهمة. وبوصفهم أصحاب مصلحة، فإنهم يعززون المساءلة ويساعدون في استدامتها، فضلا عن المساعدة في إثبات الحقيقة.

وفيما يتعلق بالتعويضات، ينبغي أن يكون هناك تحديد أفضل للضحايا والجرائم المرتكبة ضدهم وتوثيقهم ورصدهم. ونلاحظ أن تعويض ضحايا الجرائم الدولية السابقين قد استغرق عقودا. وينبغي أن تكون هناك تعويضات مناسبة وفعالة وفورية عن الضرر المتكبد. وفي الختام، أود التشديد على أنه ينبغي لنا، لدى تعزيز المساءلة والعدالة، أن نعزز أولا هيكل ومنهجيات المؤسسات التي تحاسب المنتهكين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الحمود (الأردن): السيدة الرئيسة، أود بداية أن أهنئكم بتولي رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي، وتولي ألبانيا للرئاسة، وأن

الوصول إلى اتفاقيات أو ترتيبات سلام بين أطراف النزاع المسلح. وهنا، يؤكد الأردن على أهمية سير مسار السلام أثناء النزاعات بالتوازي مع المساءلة القانونية لمرتكبي الجرائم، لأن السلام الدائم لن يتحقق دون حصول الضحايا على العدالة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية

كوريا.

السيد باي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ألبانيا على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة حسنة التوقيت، كما أعرب عن امتناني لجميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم الشاحذة للفكر.

إن المساءلة وسيلة وغاية في حد ذاتها. وبوصفها عنصراً أساسياً من عناصر سيادة القانون، فإنها تتوافق مع إحساسنا المشترك بالعدالة. ويشكل ضمان المساءلة أيضاً أداة لردع تكرار الفظائع وبناء الثقة في المجتمعات بعد انتهاء النزاع والمساعدة على استعادة كرامة الضحايا. ويشكل النقيض التام للمساءلة، أي الإفلات المستمر من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وبالتالي فإنه يتعلق بولاية مجلس الأمن.

ومسيرتنا من الإفلات من العقاب إلى المساءلة لم تتخذ مساراً مستقيماً. وقد اضطلع مجلس الأمن بدور أساسي في السعي إلى تحقيق المساءلة بإنشاء المحاكم وإحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، كانت هناك انتكاسات وعقبات. ولا تزال هناك ثغرات واسعة في المساءلة، وهي تلوح في الأفق بشكل أكبر في حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وينصب اهتمامنا الآن على كيفية سد هذه الثغرات في الأزمة التي تتكشف في أوكرانيا.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على بضع نقاط لتعزيز عزمنا وتوجيهنا نحو عدم السماح مطلقاً بالإفلات من العقاب على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي.

أولاً، إن المساءلة واجب وليست خياراً. وهي جزء من التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتنص عليها معاهدات مثل

ولا يمكن للمحاكم الدولية أن تعمل بمفردها وأن تحاكم جميع مرتكبي الجرائم الدولية. وعليه، من الأهمية بمكان أن تمارس الدول اختصاصها الوطني على تلك الجرائم وبما يتماشى والتزاماتها القانونية الدولية؛ وألا تمنح الحصانة لمرتكبيها، وما دامت تسمح أحكام القانون الدولي برفع هذه الحصانة.

وهنا، لا بد للمحاكمات أن توفر ضمانات العدالة وحقوق الإنسان وضمان عدم تسييس هذه المحاكمة. كما لا بد للدول أن تتعاون في تحقيق العدالة الجنائية الدولية وذلك بعدم توفير ملاذ آمن لمرتكبي هذه الجرائم، وأن تساعد بعضها البعض في ممارسة ولايتها القضائية، وفي توفير المساعدة القضائية اللازمة والتزويد بالمعلومات والأدلة الجرمية.

إن ارتكاب مسؤولي الدول وقواتها لجرائم دولية يترتب على تلك الدول مسؤولية دولية. وعلى هذه الدول أن تعمل على محاسبة مسؤوليها وقواتها الذين يرتكبون هذه الجرائم. كما من الواجب عليها أن ترفع الضرر وأن تعوض ضحايا الجرائم وأقاربهم. وعلى المجتمع الدولي واجب العمل على إيقاف الجرائم المرتكبة والحيلولة دون ارتكابها، وإنفاذ المسؤولية الدولية ضد الدول التي يقوم مسؤوليها وقواتها بارتكاب هذه الجرائم. كما أن على المجتمع الدولي تخفيف آثار الجرائم المرتكبة على الضحايا، ويدعم الأردن بهذا الخصوص الصندوق الائتماني للضحايا في إطار المحكمة الجنائية الدولية، ويدعو الدول إلى توفير آليات مشابهة لهذا الصندوق.

ما زال هنالك فجوة في المنظومة القانونية الدولية فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية

لا يتم تغطيتها من خلال أحكام ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهنا، يدعو الأردن الجمعية العامة واللجنة السادسة إلى البدء بمفاوضات جادة لاعتماد اتفاقية دولية بشأن الجرائم ضد الإنسانية على أساس المواد التي تبنتها لجنة القانون الدولي حول الموضوع.

وختاماً، إن إحقاق العدالة الجنائية الدولية هو جزء من عملية بناء السلام. ولا يجوز أن يغفل مرتكبو الجرائم الدولية من العقاب في سبيل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة إينانتش أورنيكول (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر

الرئاسة الألبانية على تنظيم مناقشة اليوم الهامة التي جاءت في الوقت المناسب، والتي تعقد في وقت يتعرض فيه القانون الدولي لضغوط شديدة. كما نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

والقانون الدولي أساسي للأمم المتحدة، ولمجلس الأمن دور خاص في ضمان احترام هذا القانون. ومما يؤسف له، كما أبرزت وفود عديدة في وقت سابق اليوم، لا يزال القانون الدولي يتعرض للانتهاكات الجسيمة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في النزاعات، مما يؤدي إلى معاناة إنسانية هائلة. ومع ذلك، فإن الديناميات الحالية في المجلس لا تسمح بإجراء مناقشة مجدية بشأن التمسك بالقانون الدولي. ومسألة الحالة في أوكرانيا هي أحدث الأمثلة وأكثرها وضوحاً.

والمجلس، في اضطراره بمسؤوليته، يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، ويجب أن يفعل ذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وإن استخدام حق النقض لحماية المصالح الوطنية الضيقة في حالات الفظائع الجماعية لا يتماشى مع روح الميثاق. ونتيجة لذلك، لا يستطيع المجلس أن يفي بشكل مناسب بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وفي ذلك السياق، نشيد بالمبادرات الرامية إلى الحد من الإدلاء بالأصوات السلبية في حالات الفظائع الجماعية التي يرتكبها الأعضاء الدائمون والمنتخبون على السواء. والمبادرات التي اتخذتها فرنسا والمكسيك، فضلاً عن ليختنشتاين بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، خطوات في الاتجاه الصحيح.

وعلى نفس المنوال، نرحب باتخاذ الجمعية العامة بتوافق الآراء في نيسان/أبريل القرار ٧٦/٢٦٢، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن". وتركيا هي أحد المقدمين الرئيسيين لذلك القرار البالغ الأهمية، الذي

اتفاقيات جنيف واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وفي مواجهة الادعاءات المتعلقة بهذه الانتهاكات، فإن الدولة المعنية ملزمة بالتحقيق ومعالجة قضية المساءلة.

ثانياً، المساءلة تتعلق بالحقيقة. وإثبات الحقيقة جزء لا يتجزأ من ضمان المساءلة. وواجب الدولة في التعاون في تقصي الحقائق لا يقل أهمية عن التزام الدولة بالتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وذلك لبنة أساسية لضمان المساءلة، ويجب عدم الاستخفاف بالفشل في القيام بذلك. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يشدد على وجوب أن تتصدى الدول للبيانات الكاذبة وألا تقوم بنشر المعلومات المضللة، التي تعوق السعي إلى الحقيقة.

ثالثاً، ينبغي تحقيق المساءلة من أجل الضحايا. ويجب ألا ننسى الضحايا وينبغي أن نمنحهم مكاناً مستحقاً في سعينا لتحقيق العدالة. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام والعدالة الكاملة إلا من خلال تمكين الناجين ومجتمعاتهم. وخطوتنا الأولى هي الاستماع إلى شهاداتهم.

رابعاً، يمكن تحقيق المساءلة بشكل أفضل من خلال العمل الجماعي. وكثيراً ما تكون مساعي الرامية إلى تحقيق المساءلة متعددة الأوجه، ومن ثم فهي تتطلب التنسيق. وعلى الرغم من مختلف الاختصاصات والولايات، يمكن للهيئات القضائية وهيئات التحقيق أن تلتقي على نفس الهدف المتمثل في التصدي للانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتحتاج جهودنا لضمان المساءلة إلى الموارد والإرادة السياسية، والتوقعات كبيرة بأن يضطلع مجلس الأمن بدور قيادة ودعم تلك الإرادة السياسية. والمجلس وحده يتمتع بسلطة وضع التزام ملزم للدول بالتعاون في السعي إلى تحقيق المساءلة والتوصل إلى الحقيقة.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يذكر بأن الصبر والمثابرة سمتان بارزتان للسعي إلى المساءلة. ولا ينبغي أن يكون السؤال المطروح هو ما إذا كان الجناة سيحاسبون، بل كيف ومتى. وبهذه القناعة فقط، يمكن أن يتبع ذلك التأثير الحقيقي للردع.

خلال الحرب الأهلية في ذلك البلد، مثال آخر على التزامنا بدعم آليات العدالة والمساءلة.

وغني عن القول إننا ننثني أيضا على المجلس لإنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في عام ٢٠١٧، مع تكليفه بجمع وحفظ وتحليل الأدلة على الجرائم البشعة التي ارتكبتها تنظيم داعش.

بيد أنه في الحالات التي لم يتخذ المجلس فيها إجراء، بحثت الجمعية العامة عن بدائل، مثل إنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا الكامل للآلية، وكذلك لجميع الآليات الدولية الأخرى التي توثق وتحقق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها النظام والمنظمات الإرهابية يوميا في سورية.

وبالمثل، نؤيد آلية التحقيق المستقلة لميانمار، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٨.

وهذه الآليات أمثلة قوية على التزام المجتمع الدولي بالمساءلة، ويمكن أن تشكل أفضل الممارسات التي يمكن تكرارها فيما يتعلق بتوثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن حماية القانون الدولي وتعزيزه، فضلا عن العمل على ضمان تطويره التدريجي في معالجة الاحتياجات والتحديات العالمية والتصدي لها، كانت أولوية رئيسية في السياسة الخارجية للتركية. وقد أسهمنا أيضا في تلك الجهود من خلال وجود مواطن يعمل كعضو في لجنة القانون الدولي. وستواصل تركيا الاضطلاع بدورها في الجهود العالمية والإقليمية الرامية إلى دعم سيادة القانون وضمن المساءلة، وكلاهما يكمن في صميم السلام والأمن الدوليين.

يهدف إلى توفير آلية لضمان المساءلة بين أجهزة الأمم المتحدة، وفقا للميثاق.

والمساءلة هي حجر الأساس للنظام الدولي القائم على القواعد. وهي السبيل لتحقيق السلام. والتصدي لاستمرار الإفلات من العقاب أمر حيوي ليس لتحقيق العدالة فحسب، بل أيضا لمنع تكرار هذه الجرائم في المستقبل.

وبطبيعة الحال، فإن المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا ومقاضاة مرتكبيها تقع على عاتق نظم العدالة الوطنية. بيد أنه حيثما تفشل النظم القضائية الوطنية في التصدي للإفلات من العقاب، يكون المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، مسؤولا عن اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لتعزيز وضمان المساءلة عن الجرائم الدولية من هذا النوع.

وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى الخطوات الحاسمة التي اتخذها المجلس في الماضي. ومن خلال قراره المنشئين للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩٣ ولرواندا في عام ١٩٩٤، كان للمجلس أثر لا يمكن إنكاره على تطوير وتفسير القانون الدولي، ولا سيما القانون الجنائي الدولي.

وتتابع تركيا عن كذب عمل المؤسسة الخلف، وهي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وتؤيده تأييدا كاملا. ونحن فخورون بأن يكون لدينا مواطن مؤهل تأهيلا عاليا يعمل قاضيا في تلك الهيئة القانونية، ونشيد بالآلية على التقدم الملحوظ الذي أحرزته، وخاصة في عام ٢٠٢١، نحو إنجاز عملها القضائي الأساسي. ومع اقتراب موعد الاستعراض الذي يجريه مجلس الأمن كل سنتين للتقدم المحرز في عمل الآلية، نعرب عن تأييدنا لتلك الهيئة الهامة في مواصلة الاضطلاع بولايتها بنجاح.

والدعم المالي الطوعي الذي تقدمه تركيا لمحكمة سيراليون الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية، التي أنشئت عملا باتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون للتصدي للجرائم الخطيرة التي ارتكبت

النزاعات أيضا جهود محورية. لقد أكد مجلس الأمن في كثير من الأحيان أن سيادة القانون والعدالة عنصران أساسيان لمنع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وأنهما حجر الزاوية لتحقيق السلام المستدام. وإذ نستخلص الدروس من النزاعات التي شهدناها ماضي البشرية يمكننا أن نلاحظ الترابط الجوهرى بين السلام والأمن واحترام السلامة الإقليمية للدول فضلا عن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ونحث أيضا على الاحترام والتنفيذ الكاملين للحظر المنصوص عليه في العديد من الصكوك المتعلقة بتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك من جانب الجماعات المسلحة. وهناك التزام خاص بحماية الأطفال، المعرضين للخطر بشكل خاص. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نشير بوجه خاص إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وأن نؤكد أن تجنيد الأطفال يعد جريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والصكوك الأخرى المودعة لديها التي تصف تجنيد الأطفال وتجنيدهم بأنهما انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم.

إن للأمم المتحدة دورا أساسيا تؤديه في التسوية السلمية للنزاعات بوصفها عاملا حاسما في منع نشوب النزاعات وصون السلام. ويسرنا أن المنظمة قد أنشأت على مدى العقدين الماضيين مجموعة كبيرة من الأدوات الرئيسية، بما في ذلك وضع إطار معياري وعملي متين يوجه جهودها وجهود الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الوساطة في النزاعات وحفظ السلام. وفي ذلك السياق، نرحب بمبادرة برنامج الأمين العام الجديد للسلام، الوارد في تقريره عن خطتنا المشتركة (A/75/982) التي ستسهم بلا شك في تعزيز دور الأمم المتحدة في صون السلام وبناءه واستدامته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد قادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أهني بلكم الصديق، سيدتي الرئيسة، على رئاستكم لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام جدا، وأن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة.

تؤكد المملكة المغربية مجددا التزامها باحترام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن حقوق الإنسان والمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ما زلنا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه عندما ترتكب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، فإن التعويضات تعتبر أيضا أداة حاسمة للمصالحة. إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر حيوي لأنها تلبي الحاجة إلى مساءلة الأفراد عن أفعالهم من ناحية، وتسمح بحصول الضحايا على العدالة من ناحية أخرى. ولا مكان في عالمنا لأخطر الانتهاكات للقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي بشكل عام مثل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. لذلك من الأهمية بمكان ضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة بالدور الذي تؤديه المحاكم الجنائية الدولية المنشأة لمحكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية التي تواصل عملها.

وبينما يواصل العالم التصدي للتحديات الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا، يجب تعزيز الجهود لضمان استمرار احترام سيادة القانون. ويجب ألا تكون الجائحة ذريعة لتقويض المكاسب السابقة، خاصة في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني. إن سيادة القانون ليست رهنا للظروف، بل هي نتيجة لالتزامات دائمة وطويلة الأجل فضلا عن الجهود المتواصلة والإجراءات الملموسة. وفي ذلك السياق، فإن التزام المغرب بسيادة القانون والديمقراطية وما يترتب عنهما من نتائج ثابتة ومكرسة في دستوره.

ويعدُّ احترام القانون الدولي أداة حيوية لمنع الحالات التي ربما تؤدي إلى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي. لذلك فإن جهود منع نشوب

ثانياً، ترحب سيراليون بوصفها دولة طرفاً في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية بالاعتراف بحق الضحايا في المشاركة في الإجراءات وتلقي الحماية والدعم والتمثيل القانوني فضلاً عن الحصول على التعويضات. ولأول مرة في التاريخ منح هذا الاعتراف في نظام روما الأساسي الناجين من الفظائع الجماعية صوتاً في تحقيق العدالة. وكان ينبغي الآن أن يتجاوز هذا النهج النظر إليه على أنه مجرد ابتكار وأن يتبع ويطبق عالمياً كجزء من الاستراتيجية العالمية لتعزيز المساءلة والعدالة. وإذ ندعو إلى وجهة نظر عالمية تركز على الضحايا، فإننا نقر أيضاً بأهمية ربطها بنهج يراعي الفوارق بين الجنسين ويتسم بالشمول.

ثالثاً، في هذه الحقبة المؤسفة من التضليل ونشر المعلومات المضللة من الضروري حماية الدور الحاسم لوسائل الإعلام والمجتمع المدني ومنظمات الضحايا في تعزيز المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب الاحترام الكامل للمبادئ التي تكفل حماية وسائل الإعلام والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك منظمات الضحايا، في تغطية حالات النزاع والبيئات الخطرة أو العمل فيها. فهذه الفئات هي التي عادة ما تكون المسعفين والشهود على الحقائق والوقائع. ويجب أن يكون تعزيز حمايتهم ومساءلتهم عن انتهاكات حمايتهم أمراً مطلقاً.

وفي الحالات التي تتوفر لدينا آليات للمساءلة أو يتم فيها التفكير فيها فإن التوعية والوجود الميداني أمران أساسيان. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى خبرة وعمل قسم التوعية الابتكاري في المحكمة الخاصة لسيراليون، الذي كان بمثابة مركز للتفاعل مع المجتمعات المحلية المتأثرة مباشرة لضمان استجابة آلية المساءلة لاحتياجاتها وتمكينها من الوصول إلى المعلومات المحايدة.

وأود أن أختتم بياني بحث مجلس الأمن على أن يواصل، في ضوء ولايته بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، اتخاذ تدابير فعالة لصون السلام والأمن الدوليين وقمع انتهاكات السلام من خلال جملة أمور، منها المساءلة الجنائية، لإنهاء الإفلات من العقاب.

السيد توراي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يهنئ وفد سيراليون الرئاسة الألبانية ويثني عليها على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. نود أن نغتتم هذه الفرصة لتأكيد التزامنا الثابت بالمساءلة والعدالة، أي تحقيق العدالة المستقلة والنزاهة في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. ونرى أن تعزيز آليات المساءلة والعدالة على الصعيدين الوطني والدولي أمر بالغ الأهمية ليس لصون السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضاً لتحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد سيراليون من جديد الرأي القائل بأنه بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ولذلك يجب أن يضطلع بالدور الرئيسي، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في معالجة ثغرات المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب.

ويسترشد التزام سيراليون بالمساءلة والعدالة بخبرتها في مجال العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة الخاصة لسيراليون التي أنشئت بموجب معاهدة بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون في عام ٢٠٠٢ وأذن بها القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠). وكان القصد من المحكمة الخاصة أن تعالج ثغرة الإفلات من العقاب خلال فترة اعتبرت عصراً ذهبياً للعدالة الجنائية الدولية تحت قيادة مجلس الأمن. ولكن في هذا السياق ربما يؤدي وصف حقبة ما بأنها "ذهبية" إلى نتائج عكسية لأنه يدل على تراجع مؤسف في المساءلة واستمرار الإفلات من العقاب. وبالتالي أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط تهدف إلى تعزيز المساءلة والعدالة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

أولاً، ينبغي أن يستند وضع استراتيجية عالمية لإضفاء الطابع المؤسسي على المبادئ القانونية الدولية للمساءلة وتعزيزها إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي خاصة في نهجنا إزاء النزاعات وغيرها من التحديات المستمرة. ولضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي، يجب إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة شرعيته في مراعاة منظورات نظامنا المتعدد الأطراف التعددي والمسألة المحورية المتعلقة بضرورة تطبيق القانون الدولي باستمرار. لذلك يجب ألا يكون الامتنال والمساءلة انتقائيين.

لمئات الآلاف من مواطنينا، هي مثال واضح على نقص آليات المساءلة. لقد تجاهلت أرمينيا ببساطة الإدانات والمطالب الملزمة الواردة في القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) المتخذة بالإجماع، في حين فشلت الوساطة التي قادتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تيسير التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. بل على العكس من ذلك، لم تدخر أرمينيا جهداً خلال هذه الفترة لتوطيد وتعزيز نتائج العدوان واستعمار الأراضي المحتلة في أذربيجان، وبذلك أساءت استخدام عملية السلام ووقف إطلاق النار، في انتهاك واضح للقانون الدولي.

وجاء عمل عدواني آخر من قبل أرمينيا، في خريف عام ٢٠٢٠، كنتيجة منطقية لإفلاتها من العقاب الذي دام عقوداً. وأدت الهجمات الصاروخية المباشرة والعشوائية التي ضربت المدن والمقاطعات الأذربيجانية، بما في ذلك استخدام القنابل العنقودية المحرمة دولياً، إلى مقتل وإصابة مئات المدنيين وتدمير العديد من الأعيان المدنية. وردّت أذربيجان بحزم لكي تحرّر الأراضي المحتلة وتستعيد سلامتها الإقليمية وتحمي شعبها، بالعمل حصراً على أراضيها ذات السيادة، بما يتفق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتم الآن حل النزاع المسلح الذي دام ٣٠ عاماً. وكان هذا تطوراً طال انتظاره وطالب به ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعدالة. وعلاوة على ذلك، ومن أجل استعادة العدالة، أقامت أذربيجان إجراءات لمحاسبة أرمينيا على انتهاكاتها الفظيعة للقانون الدولي في الماضي وانتهاكاتها الجارية، بما في ذلك في محكمة العدل الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، حوكم عدة أفراد وعوقبوا على ارتكاب جرائم حرب وأنشطة إرهابية وأعمال المرتزقة.

وفي الوقت نفسه، بدأت أذربيجان عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين مع أرمينيا على أساس الاعتراف المتبادل واحترام كل طرف لسيادة الآخر وسلامته الإقليمية داخل حدودنا المعترف بها دولياً. ونتطلع إلى بدء مفاوضات في المستقبل القريب بشأن معاهدة سلام ثنائية وإحراز تقدم ملموس في هذا الاتجاه في إطار زمني معقول، إلى

الرئيسية (تكلّم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان. السيد علييف (أذربيجان) (تكلّم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الألبانية لمجلس الأمن على عقد جلسة اليوم الهامة.

وفيما يتعلق بالقانون الدولي العام، على النحو المنصوص عليه في المواد المتعلقة بمسؤولية الدول التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١،

”[ف]كل فعل غير مشروع دولياً ترتكبه دولة ما تترتب علنه مسؤولية دولية على تلك الدولة“.

وبموجب القانون الدولي الجنائي، يتحمل جميع من ينخرطون في سلوك يعتبر محظوراً ومجرماً المسؤولية الجنائية الفردية. ويتعين على الدول أن تحقق، دون تأخير لا مبرر له، في التقارير المتعلقة بجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة وأن تقاضي مرتكبيها وتعاقبهم.

وعلى الرغم من الالتزامات الواضحة المنصوص عليها في القانون الدولي، لا يزال انعدام المساءلة يشكل تحدياً للسلام والعدالة ويمنع من إحراز تقدم في التنمية المستدامة. أولاً وقبل كل شيء، ينبغي ألا يكون للانتقائية والمعايير المزدوجة مكان في المسائل المتعلقة بقواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً، ومبادئ المساءلة وتحديد هوية مرتكبي الجرائم الدولية. إن مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة وإقامة العدالة الانتقالية الأوسع نطاقاً أمران حتميَّان ويجب أن يكونا منهجيين وعالميين. ومن الأهمية بمكان أن نعارض ونرفض باستمرار وحزم أي محاولات وأفعال ترمي إلى فرض ثقافة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة، وإساءة تفسير القانون الدولي، وتعزيز المطالبات الإقليمية، وتقويض وحدة الدول وسلامتها الإقليمية.

إن تجربة أذربيجان مع الاحتلال غير القانوني لأراضيها لمدة ٣٠ عاماً من قبل أرمينيا، منذ أوائل التسعينيات، مصحوبة بالعديد من جرائم الحرب المرتكبة ضد شعبنا، وتسوية الآلاف من مدنا وبلداتنا وقرانا كاملة بالأرض، والتدمير الهامجي لتراثنا الثقافي، والتشريد القسري

جانب إعادة فتح طرق النقل في وقت مبكر وترسيم حدود الدولة بين بلدينا. ٣٠٠ جريمة حرب في أوكرانيا كل يوم، ويتجاوز مجموعها ١٥ ٠٠٠ منذ بداية الغزو.

فالامتثال الصارم من جانب الدول لالتزاماتها الدولية أمر حيوي لحفظ السلام وبناءه واستدامته وتعزيز التعاون. وأذربيجان مصممة على تعزيز الأمن والاستقرار، وتعزيز المساءلة، والنهوض بخطة بناء السلام والمصالحة وإعادة الإدماج والتعايش السلمي والتنمية في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا. السيد دفورنيك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): ألاحظ أنا أيضاً حضور ممثل نظام بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

وتؤيد أوكرانيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً، وممثل جمهورية جزر مارشال بالنيابة عن فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا، على الترتيب.

أود أن أتقدم بالشكر لألبانيا على تنظيمها المناقشة العامة اليوم ولجميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم التي قدموها. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تعازينا لممثل البرازيل بوفاة القاضي أنطونيو أوغوستو كانسادو تريندادي.

وقبل مائة يوم تقريباً، وبينما كنا جالسين في هذه القاعة في جلسة طارئة لمجلس الأمن (انظر S/PV.8974)، أصابت القنابل والصواريخ الأولى مدناً أوكرانية مسالمة وعبر الجنود الروس الحدود الأوكرانية. لقد عبروا الحدود للقتل والتعذيب والتدمير والنهب، لا في انتهاك للتعليمات الواردة من قادتهم بل وفقاً لها تماماً. إن ماريوبول وبوتشا هما اسمان للمدينتين اللتين أصبحتا معروفتين في جميع أنحاء العالم كمرادفتين للهمجية الروسية، وهما مجرد اسمين في قائمة من عشرات الأسماء. وتم انتشار نحو ٢٠٠ جثة لمدنيين قتلوا في منطقة كييف وحدها، في أعقاب الانسحاب الروسي. ولن نتمكن من حساب عدد الضحايا المدنيين في ماريوبول إلا بعد إنهاء احتلال المدينة. غير أن من الواضح أن عشرات الآلاف قد قتلوا. ويرتكب ما يقرب من ٢٠٠ إلى

وتشجع أوكرانيا جميع الشركاء على الانضمام إلى جهودنا الرامية إلى ضمان العدالة في إطار فريق التحقيق المشترك المعني بجرائم الحرب التي ترتكبها روسيا، والذي تشارك فيه أيضاً وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وآليات التحقيق تعمل. فقد حُكم هذا الأسبوع على جنديين روسيين آخرين، هما المدفعيان إيفانوف وبوبكين، بتهمة قصف البنية التحتية المدنية في منطقة خاركيف. ومما يؤسف له أن هذه الأعمال - جرائم الحرب - التي ترتكبها روسيا تحدث يومياً، لأنها تشكل أسلوباً منتظماً للحرب من جانب روسيا. وقبل يومين قتل الصحفي الفرنسي فريديريك لوكليز - إمهوف نتيجة لقصف مدينة ليسيتشانسك من قبل القوات الروسية. وقد فتحت أوكرانيا بالفعل تحقيقاً في هذه المسألة.

ولا يزال الأطفال الأوكرانيون من بين أكثر الأطفال عرضة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وقد سجلت هيئات التحقيق التابعة لنا بالفعل ١٠٤٢ محاكمة جنائية تتعلق بالجرائم المتصلة بالغزو المرتكبة ضد الأطفال. وحتى اليوم، قتل ما لا يقل عن ٢٦١ طفلاً وجرح ٤٦٠ آخرين وقُعد ١٤٥ طفلاً. وقد حددنا بالفعل ١١ جندياً روسياً يشتبه في ارتكابهم إساءة معاملة للأطفال. وستواصل أوكرانيا العمل على تقديمهم إلى العدالة، فضلاً عن غيرهم من المسؤولين عن جرائم الحرب. كما سنواصل الكفاح من أجل العودة الآمنة والسريعة لأكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ طفل أوكراني رحلوا قسراً إلى روسيا.

وفي ٢٦ فبراير/شباط، رفعت أوكرانيا دعوى ضد روسيا أمام محكمة العدل الدولية بشأن مزاعم الإبادة الجماعية. وفي ١٦ آذار/مارس، أمرت محكمة العدل الدولية روسيا بالوقف الفوري لما يسمى بعملياتها الخاصة ضد أوكرانيا. ونعرب عن امتناننا لرئيس محكمة العدل الدولية، الذي أشار هذا الصباح إلى الطابع الملزم قانوناً لذلك الأمر، الذي لا يزال ينتظر تنفيذه من جانب روسيا.

وتصر كندا على أنه يجب المساءلة عن أي فظائع وجرائم خطيرة ترتكب في النزاع الدائر. لقد كانت هناك وحشية مروعة تستهدف السكان المدنيين. وهناك أنماط واضحة من انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل القوات الروسية. وبينما تتلاحق الأحداث المروعة في أوكرانيا أمام أعيننا، من الواضح أنه لا بد من القيام بالمزيد.

(تكلمت بالفرنسية)

إن الاتحاد الروسي يشن حرباً عدوانية غير قانونية وغير مبررة ضد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وتشكل تصرفات روسيا انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن مقاصده ومبادئه.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن مبادئ المساءلة هي أساس الأمم المتحدة ذاته. وإذا كان مجلس الأمن غير راغب أو غير قادر على اتخاذ إجراء، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لمنع الجرائم الفظيعة والتصدي لها. ولهذا السبب، تؤيد كندا بقوة الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة من خلال آليات أخرى، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسورية، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار، ولجنة التحقيق المنشأة مؤخراً بتكليف من مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سياق العدوان الروسي على أوكرانيا.

وتبين الدروس المستفادة من رواندا وسورية وميانمار أنه من الضروري إجراء تحقيق وجمع الأدلة على الفور بطريقة منسقة حتى تتمكن من السعي إلى تحقيق العدالة. وترحب كندا بالتعليقات التي أدلى بها المتكلمون الرئيسيون في وقت سابق من هذا الصباح، ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة عن ارتكاب الجرائم الفظيعة من خلال استعراض مشاريع مواد لجنة القانون الدولي بشأن الاتفاقية المقترحة لمنع الجرائم ضد الإنسانية ومعاينة مرتكبيها.

تدافع كندا منذ أمد بعيد لتحقيق العدالة لضحايا الجريمة الدولية الخطيرة كوسيلة لبناء السلام الدولي. ونحن واثقون من أننا نستطيع

وما فتئت أوكرانيا تؤيد أيضاً فكرة إنشاء محكمة جنائية خاصة للمعاقبة على جريمة العدوان على أوكرانيا. فوجود محكمة كهذه لمحاكمة بوتين وشويغو وجيراسيموف ولافروف وغيرهم من مجرمي الحرب الروس ستكون الاتفاق النهائي للحرب.

وبعد ١٠٠ يوم من المقاومة الشجاعة من جانب الجيش الأوكراني والأمة الأوكرانية بأسرها، من الواضح أن هذه الحرب العدوانية غير المسوغة وغير المبررة ستنتهي بهزيمة روسيا - وهي هزيمة ستكون انتصاراً للعالم المتحضر بأسره، ولل بشرية وللعدالة. إن ما نحتاج إليه جميعاً الآن هو الحفاظ على العزم لتقريب ذلك النصر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة ماي (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ، شأني شأن من سبقني، بالإعراب عن التعازي لزملائنا البرازيليين في وفاة القاضي كانسادو ترينداد. وإنه لمن دواعي سروري أن أعمل أيضاً مع ابنه هنا في مدينة نيويورك.

نقع حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب عند انتهاك تلك الحقوق في صميم النظام الدولي القائم على القواعد. وتود كندا أن تشكر ألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي - وهو أحد أهم التحديات التي تواجه تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وقد عملت كندا مع العديد من الحاضرين في هذه القاعة بشأن التزامنا المشترك بضمان المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. كما بذلنا جهوداً خاصة لتعزيز إدماج منظور جنساني في ذلك العمل بأكمله. وقد انضممنا إلى العديد من الدول الأعضاء في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي تؤدي دوراً هاماً في إطار نظامنا المتعدد الأطراف لتعزيز احترام سيادة القانون وإيجاد عالم أكثر سلاماً وعدلاً. ومؤيد قوي للمحكمة ونؤمن بدورها الهام في السعي إلى تحقيق المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا. ولهذا السبب، أحالت كندا، إلى جانب عدة شركاء آخرين، الحالة في أوكرانيا إلى المحكمة في أوائل آذار/مارس.

للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي قاطبة وضمن مساءلة مرتكبيها عن تلك الأعمال البغيضة.

وبوصفها دولة مسالمة، تقدر غواتيمالا أساليب حل النزاعات على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتسلم بأهمية المسؤولية عن الحماية. ونأخذ في الاعتبار الكامل الركيزة الثالثة لذلك المبدأ، التي تشدد على دور المجتمع الدولي في حماية السكان المعرضين لخطر المعاناة من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وتعطي غواتيمالا الأولوية في تشريعاتها الوطنية لاحترام حقوق الإنسان ومراعاتها، التي تشكل أيضا ركيزة هامة لسياستنا الخارجية. وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة، نعتقد أنه من الضروري تجديد جهودنا المتعددة الأطراف لضمان سيادة العدالة وسيادة القانون. ويجب أن نعمل كل ما في وسعنا لضمان الامتثال الفعال للقانون الدولي. ومن الواضح أنه يجب أن نتعلم من الأحداث التي نشهدها اليوم وأن نحاول حقا تحقيق الغرض الرئيسي الذي أنشئت الأمم المتحدة من أجله، ألا وهو الحفاظ على الأجيال المقبلة من ويلات الحروب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر ألبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا الفرصة للتفكير مليا في سبل تعزيز المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

إن المساءلة أمر أساسي لتحقيق العدالة للضحايا وردع ارتكاب الجرائم في المستقبل. وتخضع الجرائم الدولية للمسؤولية الجنائية الفردية بموجب القانون الدولي، ويقع على عاتق الدول الالتزام الأساسي بمقاضاة مرتكبيها. وعندما تكون الدولة غير راغبة أو غير قادرة على التحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات لتفعيل آليات بديلة للمساءلة.

لحسن الحظ، أحرزت الدول في العقود الأخيرة التقدم في إنشاء آليات مختلفة تساهم في جهود المساءلة عن الجرائم الخطيرة بموجب

أن نساهم في الاستجابات العالمية الفعالة والمدروسة بعناية سعيا إلى إعمال حقوق الإنسان وتحقيق المساءلة والعدالة من أجل إرساء السلام والأمن. فيجب أن تسود العدالة. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد كاستانيدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تكتسي هذه المناقشة المفتوحة أهمية فريدة نظرا للأوقات العصيبة التي نعيشها، إذ من الضروري أن نحدد أن مراعاة سيادة القانون والقانون الدولي كجزء أساسي من هذه الأوقات شرط لا غنى عنه لضمان تحقيق السلم والأمن الدوليين - الركيزة والأساس اللذين أنشئت من أجلهما هذه المنظمة والوظيفة الرئيسية لمجلس الأمن.

لقد شهدنا في الأشهر الأخيرة انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وكما قلنا سابقا في محافل أخرى، نشعر بالقلق إزاء غزو روسيا غير المبرر لأراضي أوكرانيا، وهو مثال واضح على الانتهاك الصارخ للميثاق التأسيسي للأمم المتحدة وللقانون الدولي ككل - حرب لا لزوم لها، أودت بحياة الآلاف وأضررت بالملايين من الأبرياء.

وتتسبب تلك الحقائق في فزع أكبر عندما نرى صورا تدمي القلوب لأوكرانيين عثر عليهم في مقابر جماعية - وهي أفعال لا يمكن أن تمر دون عقاب، لأن خطورتها وجسامتها يمكن أن تشكلان جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

وقبل بضعة أشهر، اتخذت الجمعية العامة القرار ES-11/1، الذي شارك بلدي غواتيمالا في تقديمه. وقد اعتمد بأغلبية ساحقة، وأدان العدوان على أوكرانيا بوصفه عملا غير قانوني وغير مبرر، ويمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي يقوض السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها.

وتؤكد غواتيمالا من جديد دعمها المطلق للمحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب. فالمحكمة تؤدي دورا أساسيا في إطار نظام العدالة الدولي، بهدف وضع حد

هوية مرتكبي الجرائم الدولية، أود أن أسلط الضوء على عمل الفريق الأرجنتيني للأنتروبولوجيا الجنائية المعروف. وتطبق تلك المؤسسة العلمية غير الحكومية وغير الهادفة لتحقيق الربح منهجيات وتقنيات من مختلف فروع علوم الاستدلال الجنائي فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين في مجالات التحقيق والبحث والاسترداد وتحديد سبب الوفاة وتحديد الهوية ورد الممتلكات. وقد عمل خبراء الفريق الأرجنتيني للأنتروبولوجيا الجنائية في بلدان عديدة بناء على طلب مختلف المؤسسات الوطنية والدولية، وبذلك ساهموا إسهاما كبيرا في التحقيق في الجرائم الدولية.

ولا يمكن التغاضي عن المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وضرورة استعادة العدالة أو تقويضهما بموجب التسويات السياسية المؤقتة. ولا يمكن استدامة السلام إلا إذا تزامن مع تحقيق العدالة. وتكتسي جهود تقصي الحقائق أهمية حاسمة لأي عملية سلام ومصالحة وتشكل عنصرا أساسيا لإقامة السلام الدائم في حالات ما بعد النزاع. والمساءلة عنصر أساسي في تعزيز سيادة القانون ويجب أن تكون في صميم جهودنا الشاملة لحفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد لاغاتي (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم تعازي لزملائنا البرازيليين في أعقاب وفاة القاضي أنطونيو أوغوستو كانسادو تريندادي في محكمة العدل الدولية.

وأود أن أشكركم، السيدة الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المهمة الرفيعة المستوى اليوم. والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية لإعادة بناء السلام المستدام القائم على سيادة القانون ولاستعادة ثقة الشعوب في مؤسسات العدالة والأمن.

إن مكافحة الإفلات من العقاب ضرورية لمنع نشوب النزاعات وارتكاب فظائع جديدة في المستقبل. ولئن كانت أوكرانيا أحدث مثال

القانون الدولي، مثل المحاكم الجنائية الدولية المخصصة التي أنشأها مجلس الأمن ولجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان.

ومن المعالم البارزة في تطور آليات المساءلة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. والأرجنتين فخورة بالدور المركزي الذي اضطلعت به في إنشاء المحكمة وتأييد تأييدا كاملا عملها وولايتها لتقديم المسؤولين عن الجرائم الدولية الخطيرة إلى العدالة. وندعو جميع الدول إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لضمان محاسبة مرتكبي تلك الجرائم. كما يجب على مجلس الأمن أن يستخدم سلطته بشكل أكبر لإحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل سد ثغرة الإفلات من العقاب.

وتولي الأرجنتين أيضا أهمية كبيرة على أشكال التعاون الأخرى التي تسهم في تعزيز قدرة الدول على الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن التحقيق والمقاضاة. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على مبادرة المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين فيما يتعلق بالجرائم الوحشية التي روجت لها الأرجنتين وبلجيكا وسلوفينيا ومنغوليا وهولندا والسنغال. وما من شك في أن وضع معاهدة متعددة الأطراف بشأن هذه المسألة سيساعد على تعزيز القدرات الوطنية في التحقيق في الجرائم الوحشية ومقاضاة مرتكبيها. ونشجع جميع الدول على الانضمام إلى تلك المبادرة المهمة.

ومن الآليات الأخرى التي تسهم في تعزيز المساءلة للجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية، وهي هيئة منصوص عليها في البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف. والغرض منها هو التحقيق في أي واقعة يدعى أنها تشكل انتهاكا جسيما لاتفاقيات جنيف أو البروتوكول الأول الملحق بها، وتيسير العودة إلى موقف احترام تلك المعاهدات، من خلال المساعي الحميدة. وقد قبلت الأرجنتين اختصاص اللجنة في عام ١٩٩٦، ونشجع على استخدام تلك الأداة في حالات انتهاكات القانون الدولي الإنساني ذات الصلة.

وفيما يتعلق بأفضل الممارسات التي يمكن تكرارها و/أو تحسينها فيما يتعلق بتوثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وتحديد

ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل تقديم الدعم بغية تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية.

وعلاوة على ذلك، تؤيد بلجيكا تأييدا تاما جهود المحكمة الجنائية الدولية الرامية إلى محاكمة مرتكبي الجرائم الجنسية والجنسانية. ونؤيد أيضا مفهوم أن العنف الجنسي معيار محدد قائم بذاته في نظم الجزاءات. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى إضافة عدد أكبر من الأفراد إلى قوائم الجزاءات على ذلك الأساس.

ويساورنا قلق خاص إزاء حالة الأطفال المتضررين جراء النزاعات المسلحة. والأطفال من بين أضعف الضحايا ولا يتاح لهم دائما الحيز الذي يحتاجون إليه أثناء الإجراءات القانونية. ولذلك، تدعو بلجيكا إلى الاعتراف المنهجي بالأطفال كضحايا في فئة منفصلة أمام المحاكم الوطنية والمختلطة والدولية، وكذلك أمام آليات العدالة الانتقالية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد هيرناندس تشافيس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازينا العميقة للوفد البرازيلي في أعقاب وفاة القاضي أنتونيو أوغوستو كانسادو تريندادي هذا الأسبوع.

وتشكر شيلي ألبانيا على عقد هذه المناقشة الوجيهة في وقت تؤثر فيه حرب أخرى على حقوق وحياة الكثير من الناس، مما يستدعي النظر الشامل في هذه المسألة في الفضاء المتعدد الأطراف. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات، الذين قدموا لنا سياقاً بالغ الأهمية. ونتفق مع روح المذكرة المفاهيمية (S/2022/418/Rev.1، المرفق)، وبيانات عدة متكلمين، على أن المسألة أساسية لمنع وإنهاء الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المسألة الفردية لأولئك الذين يرتكبون هذه الانتهاكات أو يخططون لها أو يروجون لها.

إن تعزيز فعالية العدالة الدولية أمر أساسي لضمان سيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي ذلك الصدد، تعلق شيلي أهمية كبيرة على

على ذلك، فمن المؤسف أن العديد من الانتهاكات والتجاوزات الأخرى قد ارتكبت في حالات نزاع أخرى، مثل في سورية وإثيوبيا وميانمار واليمن وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر.

وأود أن أدلي اليوم بثلاث نقاط.

أولا، نعتقد أن للمحكمة الجنائية الدولية دورا رئيسيا في مكافحة الإفلات من العقاب عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على التحقيق مع الجناة المزعومين في الجرائم الأكثر خطورة ومقاضاتهم. وفي غضون أقل من شهر، في ١ تموز/يوليه، سنحتفل بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ نظام روما الأساسي. وكانت بلجيكا أحد المؤسسين للنظام، ونغتتم هذه الفرصة لدعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي، فضلا عن تعديلاته، إلى أن تفعل ذلك، وأن تتعاون مع المحكمة.

إذ لا يمكن تحقيق المساءلة إذا افتقرت الدول إلى الإرادة السياسية لتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة، وحماية الضحايا والشهود، والوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمة. وما فتئت بلجيكا تدافع دائما عن ميزانية مستقرة للمحكمة وقدمت مرارا تبرعات لتحقيق ذلك.

ويجب أن نذكرنا الحالة الراهنة في أوكرانيا بأهمية المحكمة. وبعد مرور عشرين عاما على دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ، نرحب بنشر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مؤخرا ٤٢ محققا في أوكرانيا كمثال ملموس على مبادرات تحقيق المساءلة.

(تكلم بالفرنسية)

ثانيا، مع تزايد عدد النزاعات في العالم، نلاحظ أيضا الزيادة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وأخطر الجرائم، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، الذي تدينه بلجيكا بأشد العبارات. ولدينا تحت تصرفنا إطار قانوني دولي قوي لمكافحة هذه الجرائم، وقد اعتمدت عدة دول أطرا تشريعية أو خطط عمل وطنية في هذا الصدد، لكن تنفيذها ومحاكمة مرتكبي تلك الجرائم لا يزالان يمثلان إشكالية.

وفي العديد من الحالات الأخرى، استجابت للمبادرات المحلية الرامية إلى إنهاء النزاعات أو عدم الاستقرار الداخلي. ومما يؤسف له أنه في معظم الحالات لم تكن هناك تعويضات للضحايا، ويجب تدارك ذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يحدد الحالات ذات الصلة، وأن يهيئ حيثما أمكن الظروف اللازمة بحيث تشمل المساءلة جبر الضرر للضحايا، بما في ذلك رد الحقوق أو التعويض، فضلا عن الدعم المادي والطبي والنفسي والاجتماعي اللازم، ولا سيما للنساء والفتيات.

وأخيرا، أشدد على التزام شيلي بالحقيقة والعدالة وصون الذاكرة وجبر الضرر وعدم التكرار في جميع الحالات التي تنطوي على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ونلاحظ أيضا أن هذه المناقشة يجب ألا تهمل العدالة الانتقالية في الحالات التي تنطبق فيها، والتي كانت أيضا موضوع مناقشات أخرى للمجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بمناقشة اليوم التي عقدت في الوقت المناسب بشأن مواصلة تطوير آليات المساءلة على الصعيدين الوطني والمتعدد الجنسيات لتعزيز المساءلة عن أخطر الجرائم التي عرفتها البشرية. وتبين هذه المناقشة بوضوح أنه إذا لم يُحاسب مرتكبو الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، فإن ثقافة الإفلات من العقاب سوف تستمر، ولن تتوقف النزاعات التي يضطلع مجلس الأمن بمسؤولية التصدي لها. وينبغي أن تستخدم مناقشة اليوم كفرصة لنا لتقييم الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يساعد ويعزز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في حالات النزاع. وبقيام مجلس الأمن بذلك، لا يمكن له أن يسمح بازدواجية المعايير. وينبغي أن يتوخى الاتساق في تنفيذ القانون الدولي، وعلى وجه التحديد، في تقيده بقراراته، من أجل ضمان مساءلة جميع الذين ينتهكون القانون الدولي. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فسوف تنقوض مصداقيته.

المحكمة الجنائية الدولية، ونأمل في انضمام الدول التي لم تنضم بعد إلى نظامها الأساسي. إن التزام شيلي بالقانون الدولي الإنساني والحماية الدولية لحقوق الإنسان التزام لا يتزعزع. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الجرائم الدولية المرتكبة في مختلف أنحاء العالم، ونؤيد إجراء تحقيقات مستقلة في كل منها. وفي ذلك الصدد، توفر المحكمة الجنائية الدولية ونظامها روما الأساسي إطارا قانونيا ومؤسسيا يضمن إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة لن تُستغل لأغراض سياسية، بل تضع حماية هؤلاء الأشخاص في صميمها.

والإفلات من العقاب آفة تشجع على تكرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتقوض السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نعتقد شيلي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد نهجا متعدد الأطراف، لا سيما من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، الذي يتحمل المسؤولية والواجب الأساسيين عن توفير حل شامل لجميع التهديدات للسلام التي تقع في نطاق اختصاصه. ونحن ممتنون أيضا للأسئلة التوجيهية التي أثرت في المذكرة المفاهيمية.

وفيما يتعلق بالسؤال الأول، كما قلنا للتو، نعتقد شيلي أن من الضروري تشجيع انضمام أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء إلى نظام روما الأساسي وزيادة تعاون مجلس الأمن مع المحكمة.

وفيما يتعلق بمسألة إنشاء شبكة للمساءلة، نعتقد أن الولايات والأطر القانونية ذات الصلة وطبيعة المؤسسات المعنية محددة ويمكن أن تمنع الازدواجية. وتقدر شيلي تقديرا كبيرا محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تؤدي كل منها وظائفها في إطارها القانوني بطريقة تعزز سيادة القانون الدولي ككل وتعطي الأولوية لحماية الأفراد على وجه الخصوص. كما أننا نقدر استقلال المحاكم الدولية ونعززه.

وفيما يتعلق بالتعويضات المناسبة للضحايا، فقد أثرت هذه المسألة فيما يتعلق بعدة مبادرات دولية ينبغي استكشافها. وكانت التعويضات سمة مشتركة في عدد من معاهدات السلام، على الرغم من أنها كثيرا ما تنطوي على التزامات على الطرف المهزوم وحده.

أخطر الجرائم، وينفذ المبدأ القانوني الدولي المتمثل في التسليم أو المحاكمة. ووجود نظام للإبلاغ الطوعي من جانب الدول فيما يتعلق بإدراج الجرائم الدولية والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها في المحاكم المحلية قد يمكن الدول من تبادل أفضل الممارسات.

وتؤيد جنوب أفريقيا الاقتراح المتعلق بإنشاء شبكة للمساءلة بين محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومؤسسات العدالة الإقليمية، بما فيها المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ونؤكد من جديد الدور الهام لمبادرات المجتمع المدني في كفالة المساءلة وحماية حقوق الضحايا، ونلاحظ في هذا الصدد مدونة قواعد السلوك العالمية لجمع واستخدام المعلومات عن العنف الجنسي المنهجي والمتصل بالنزاعات، المعروفة أيضا باسم مدونة مراد، على اسم نادية مراد الحائزة على جائزة نوبل للسلام. وتوفر المدونة المعايير الدنيا لجمع المعلومات عن العنف الجنسي المنهجي والمتصل بالنزاع على نحو فعال ومحوره الضحايا، بما في ذلك بهدف حماية حقوق الضحايا وكرامتهم وتعزيز سبل الانتصاف الفعالة.

ويمكن لآليات المساءلة الرسمية أن تستفيد من عمل مبادرات المساءلة غير الرسمية، مثل لجان الحقيقة والمصالحة. ويجري حاليا في جنوب أفريقيا إجراء العديد من التحقيقات الجنائية والملاحظات القضائية استنادا إلى معلومات حصلت عليها لجنة الحقيقة والمصالحة. ويمكن أن تكون لهذه اللجان أيضا قيمة كبيرة في كفالة حصول الضحايا على التعويضات المناسبة.

وفي الختام، نود أن نشدد على ضرورة أن ينظر المجلس في مسألة الجناة في الفئات المرتكبة أثناء النزاع المسلح، كجزء من النهج الشامل لحل النزاعات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة ألبانيا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة.

ويعلمنا التاريخ أن البشرية حاولت منذ أقدم العصور، وخاصة خلال القرن الماضي، وضع معايير وقواعد قانونية دولية وإنشاء هياكل تهدف إلى منع نشوب النزاعات وانعدام الأمن. ويتم ذلك أيضا لإدارة سير هذه المشاكل، عند وقوعها، بطريقة إنسانية ومساءلة مرتكبي أخطر الجرائم.

وينبغي الإشادة بمجلس الأمن على اتخاذ في السابق إجراءات مبتكرة لتعزيز حماية المدنيين والفئات الضعيفة أثناء النزاعات المسلحة وضمان مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية عن أفعالهم. وقد تم ذلك بإنشاء المحاكم الجنائية المخصصة فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة ورواندا وسيراليون، والمحاكم المختلطة والهجينة لعدد من الدول. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الجهود الجديرة بالثناء، فإن مجرد الجهود الاسمية لتحقيق العدالة العالمية لا تزال مستمرة في ظل النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية الجارية في أجزاء كثيرة من العالم، التي تقوض الأمن البشري بالعنف والتي يكون تأثيرها الأشد على الفئات الضعيفة.

وبالانتقال إلى التدابير العملية لضمان مساءلة الأفراد والجماعات المسلحة من غير الدول والجهات الفاعلة العامة، نرحب باستخدام المحاكم المحلية للدول بشكل متزايد لمقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء النزاعات. وتشكل آليات العدالة والمساءلة المحلية الفعالة حجر الزاوية لبناء المساءلة. وتتطلب الملاحقة القضائية المحلية الناجحة لمنتكهي حقوق الإنسان خطوتين - إدماج الجرائم الدولية في القانون المحلي للدول وقدرات التحقيق والمقاضاة.

وقد أدرجت جنوب أفريقيا نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن اتفاقيات جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب، في قانونها المحلي. وتكفل مجموعة الاتفاقيات هذه المنسوجة بإحكام إمكانية مقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتعذيب وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في المحاكم المحلية في جنوب أفريقيا، حتى لو ارتكبت الجرائم في دولة أخرى. وإدراج الجرائم الدولية في القانون المحلي للدولة قد يعزز أيضا المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم الأشخاص المتهمين بارتكاب

واستخدم الجيش القانون كأداة للتخويف بتنفيذ اعتقالات تعسفية غير مبررة وإعدامات بإجراءات موجزة. وخلصت آلية التحقيق المستقلة لميانمار، في تحليلها الأولي، إلى أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت على الأرجح في ميانمار. وفي الوقت نفسه، نعول على محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لمشاركتها في مسألة إنهاء الإفلات من العقاب في ميانمار.

وفي كانون الثاني/يناير، أبلغت حكومة الوحدة الوطنية في ميانمار محكمة العدل الدولية بسحب الاعتراض الأولي الذي قدمته ميانمار على مقبولية اختصاص المحكمة بالنظر في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار). وفي يوليو/تموز ٢٠٢١، خاطبت حكومة الوحدة الوطنية أيضا أمين سجل المحكمة الجنائية الدولية، وقدمت إعلانا بموجب المادة ١٢ (٣) عن قبول ميانمار لولاية المحكمة الجنائية الدولية على الجرائم المرتكبة في أراضي ميانمار منذ ١ يوليو/تموز ٢٠٠٢.

والسبب الرئيسي لعدم الاستقرار الحالي في ميانمار هو التجاهل التام من جانب المجلس العسكري الحاكم لسيادة القانون وشعوره بالإفلات المطلق من العقاب على أعماله الإجرامية السابقة والحالية. ويجب أن يبدأ السلام الدائم في ميانمار بإنهاء إفلات الجيش من العقاب. وبدون المساءلة وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، فإن أي حل سياسي يخاطر بإدامة دورات العنف وعدم الاستقرار التي لا نهاية لها.

ولذلك، فإننا نؤيد تأييدا تاما جهود المساءلة الجارية التي تركز على ميانمار، بما في ذلك جهود آلية التحقيق المستقلة لميانمار. وبالنظر إلى الأدلة التي تم جمعها، فقد حان الوقت لكي يتخذ المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إجراءات فعالة من أجل حماية الشعب ومنع وقوع المزيد من الأشخاص في ميانمار ضحايا للجرائم ضد الإنسانية.

وكفالة المساءلة هي إحدى الأدوات الأساسية التي يمكن أن يستخدمها مجلس الأمن لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وضمان

نرى أن القانون الدولي يجعل عالمنا مكانا أكثر أمنا للجميع، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، التي ولدت من رحم تجارب البشرية التي شهدت فظائع مروعة وتسعى إلى منع تكرارها في المستقبل وصون الكرامة الإنسانية في كل مكان.

وتقع على عاتق كل دولة المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الفظائع. بيد أنه عندما تصبح دولة أو مؤسسة تابعة للدولة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان، مرتكبة لجرائم دولية خطيرة ضد شعبها ولا توجد بيئة محلية للمساءلة عن هذه الجرائم، فإن التحدي الرئيسي لا يتمثل في قصور القانون الدولي؛ بل يتعلق بالكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يكفل المساءلة بفعالية وأن يتصدى للإفلات من العقاب المنتشر على الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي.

ويجب على مجلس الأمن، الذي يتمتع بالمسؤولية وسلطة الإنفاذ على، أن يتخذ الإجراءات المناسبة في هذه الحالات، وفقا لنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه. إن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وعدم دعم المساءلة تشجع الإفلات من العقاب، ونتيجة لذلك، تقوض السلم والأمن، ليس على الصعيد المحلي فحسب، بل أيضا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن ما يحدث في بلدي، ميانمار، يجسد أساسا انهيار سيادة القانون والعدالة المحليتين بعد الانقلاب العسكري غير القانوني الذي وقع في شباط/فبراير ٢٠٢١. والانقلاب العسكري غير القانوني في حد ذاته انتهاك صارخ لسيادة القانون، ويرقى إلى مستوى الخيانة العظمى التي ارتكبتها جنرالات الجيش ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا.

وهناك كارثة مستمرة بشأن حقوق الإنسان في ميانمار، إذ تتواصل حالة طوارئ إنسانية. فقد قتل النظام العسكري غير الشرعي بوحشية أكثر من ٨٨٨ ١ مدنيا وارتكب المجزرة تلو الأخرى. وأدت هجمات الجيش العشوائية والعقاب الجماعي ضد المدنيين، بما في ذلك الحرق المتعمد واسع النطاق للمدن والقرى السكنية، إلى نزوح أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ مدني، مما رفع العدد الإجمالي للمشردين داخليا إلى أكثر من مليون شخص.

يعرف آنذاك بباكستان الشرقية وما يعرف الآن ببينغلاديش، قبل أكثر من ٥٠ عاماً، ولم يكن هناك أي اعتراف بها أو اعتذار أو أي مساءلة عنها. وقد عوملت النساء والأطفال والأكاديميون والمتقنون الأبرياء كأسلحة حرب في عملية إبادة جماعية متمدة نفذها الجيش الباكستاني فيما سماه "عملية الضوء الكاشف". وأسفر حكم الإرهاب الذي فرضته باكستان على سكان ما كان يعرف آنذاك بباكستان الشرقية عن مقتل مئات الآلاف بوحشية. واغتُصبت عدة آلاف من النساء.

وقال وزير بلدي صباح اليوم إن السعي إلى تحقيق المساءلة والعدالة لا يمكن ربطه بالنعفة السياسية. وقد قدم ممثل باكستان مثالا حيا لمجلس الأمن على كيفية استمرار دولة ما في التهرب من المساءلة عن الجرائم الخطيرة المتمثلة في الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. وربما كانت مطالبتنا لباكستان بأن تفكر مليا في ذلك الأمر إسرافا في المطالبة، ولكن أقل ما يمكن أن تفعله هو ألا تحط من كرامة مجلس الأمن. والإسهام الوحيد الذي يمكن أن تقدمه باكستان هو وقف دعمها للإرهاب الموجه ضد بلدي وشعبي.

تكلم ممثل باكستان أيضا عما يسمى بالتغييرات في تكوين إقليم جامو وكشمير الاتحادي. إن المحاولات الوحيدة للتغيير الديمغرافي يرتكبها الإرهابيون المدعومون من بلده، الذين يستهدفون أفراد الأقليات الدينية في جامو وكشمير، فضلا عن أولئك الذين يرفضون السير في ركابهم. ومع ذلك، أود أن أؤكد له من خلالكم، سيدتي الرئيسة، أن الهند ستواصل اتخاذ خطوات حازمة وحاسمة للتصدي للإرهاب العابر للحدود.

أخيرا، اسمحوا لي أن أصحح مقولة وهمية أخرى لباكستان. إن إقليمي جامو وكشمير ولاداخ الاتحاديين كانا جزءا غير قابل للتصرف ولا يتجزأ من الهند وسيظلان كذلك دائما. ويشمل ذلك المناطق التي تقع تحت الاحتلال غير القانوني لباكستان. ولا يمكن لأي قدر من الخطب أو الدعاية من جانب أي بلد إنكار هذه الحقيقة. أما فيما يتعلق بملاحظاته الأخرى، فإنها لا تستحق الرد عليها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

العدالة، وتعزيز السلام المستدام في كثير من الحالات. وقد رأينا المجلس يستخدم تلك الأداة في حالات النزاع في الماضي للإسهام في تحسينها في الأجل الطويل.

وفيما يتعلق بميانمار، يضطلع مجلس الأمن بدور حاسم ومؤثر في مستقبل البلد، لا سيما باستخدام الأدوات التي أثبتت جدواها المتاحة له لإنهاء الإفلات من العقاب، والتصدي للمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والمساعدة على تهيئة بيئة تفضي إلى السلام والعدالة المستدامين وحماية المدنيين الأبرياء في البلد.

نجتمع هنا اليوم لكفالة مساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني ولتوفير سبيل انتصاف، بموجب القانون الدولي، للضحايا في المجتمعات المتضررة.

وفي الختام، وبالنيابة عن شعب ميانمار، أدعو إلى مزيد من العزم السياسي والوحدة في مجلس الأمن للمساعدة في إنهاء الكارثة الحالية المتهورة التي تسبب بها الانقلاب، بالتآزر مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ويمكن للإجراءات الموحدة والحاسمة التي يتخذها مجلس الأمن أن توفر الردع المنقذ للحياة ضد الجرائم الجارية في ميانمار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): قبل الشروع في طلبات الإدلاء بمزيد من البيانات، وبالنظر إلى تأخر الوقت، أرجو من الوفود أن تقتصر على بيان واحد آخر لكل منها.

طلبت ممثلة الهند الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بهات (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): إنني مضطرة لأخذ الكلمة مرة أخرى للرد على بعض الأكاذيب والدعاية الخبيثة التي ينشرها ممثل باكستان، كما اعتاد وفدها أن يفعل مرارا وتكرارا.

ونناقش اليوم كيفية تعزيز المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وربما غابت المفارقة عن ممثل باكستان، بالنظر إلى تاريخ البلد المخزي في ارتكاب الإبادة الجماعية في ما كان

في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة وكل قاعدة من قواعد القانون الدولي. وحديث الهند عن الإرهاب والإبادة الجماعية ليس سوى ستار من الدخان لإخفاء إرهاب الدولة الذي تمارسه ضد باكستان في جامو وكشمير المحتلة وضد أقلياتها. إنها تحرض على إرهاب الدولة وترعاها وتشجعه في جميع البلدان المجاورة لها، بما في ذلك بلدي.

واليوم، يواجه أكثر من ٢٠٠ مليون مسلم ومسيحي وأقليات أخرى تمييزا صارخا في الهند. ويتجلى ذلك في قوانين من قبيل قوانين الجنسية التمييزية التي تهدف إلى طرد المسلمين؛ واقتحام المساجد والكنائس من قبل الغوغاء المشحونين؛ ومضايقة المصلين والاعتداء عليهم؛ والتعديلات على الحريات الدينية التي أدت إلى سياسات وتشريعات غريبة، مثل قانون تعديل الجنسية وفرض حظر على الحجاب مؤخرا في ولاية كارناتاكا. وهذه مجرد أمثلة قليلة. ومن المحير ومما يصعب على العقل تخيله أن تطالب الهند، في ظل وجود تلك الأمثلة، باكستان دون وجه حق وبصورة غير قانونية باتخاذ إجراء بشأن الإبادة الجماعية، فيما يعرب الخبراء والأكاديميون الآن عن تحفظات بشأن حالة الأقليات في الهند. وقد ذكر السيد غريغوري ستانتون من منظمة "رصد الإبادة الجماعية" مؤخرا أن الهند هي أحد البلدان التي يوجد فيها احتمال كبير لحدوث إبادة جماعية وشيكة. ومما يؤسف له أن الأيديولوجية العنصرية والرايكانية للتمييز ضد الأقليات لم تُصب المجال الاجتماعي فحسب، بل تغلغت أيضا في جميع أجهزة الدولة الهندية - التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية.

ونطلب إلى المجلس أن يطالب الهند بوضع حد لإرهاب الدولة والتقييد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.

السيد لي كاي (الصين) (تكلم بالصينية): تحتج الصين على استغلال ممثل ألمانيا لهذه الجلسة لنشر الأكاذيب بشأن شينجيانغ. وقد أوضح ممثل الصين بالفعل موقف الصين الرسمي في بيانه صباح اليوم. ونعتقد أنه كان ينبغي لممثل ألمانيا أن يستمع بعناية إلى بيان ممثل بلدنا. ولا ينبغي له أن يتظاهر بأنه نائم ولا ينبغي له أن يرتكب أخطاء متكررة بهوس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد رشيد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): ردا على البيان الذي أدلت به ممثلة الهند، أود أولا أن أوضح أن جامو وكشمير ليست جزءا من الهند ولم تكن قط جزءا منها. وقرارات مجلس الأمن نفسه تعرفها بأنها إقليم متنازع عليه. وذلك مطبوع أيضا في جميع الخرائط الرسمية للأمم المتحدة. ومن بين قرارات أخرى متعددة، ينص قرار مجلس الأمن ٤٧ (١٩٤٨) بوضوح على أن مسألة انضمام جامو وكشمير إلى الهند أو باكستان ينبغي حسمها بالطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء حر ونزيه. وقد قبلت الهند ذلك القرار، وهي ملزمة بالامتثال له وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. ويشكل رفضها القيام بذلك على مدار أكثر من سبعة عقود انتهاكا صارخا ومستمر لقرارات المجلس والميثاق. إن الهند، التي تعيش في هذا الواقع البديل، تتحدى القانون الدولي وتستخف به باحتلالها غير القانوني لولاية جامو وكشمير. ولن يعارض تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي ذكرتها سوى محتل. وتعد هذه القرارات سكان الإقليم المتنازع عليه بقرير المصير.

وما زال شعب جامو وكشمير غير قادر على ممارسة حقه في تقرير المصير، وهو حق وُعدت به جميع الشعوب. ولا تزال ولاية جامو وكشمير باقية كجزء ناقص وغير مكتمل من جدول أعمال إنهاء الاستعمار. والآن، ومنذ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، شرعت الهند في تحويل الإقليم المحتل من ولاية ذات أغلبية مسلمة إلى إقليم هندوسي،